الفصل الأول
القراءات القرآنية التي ردها أبو حاتم

أولا: المسائل الصوتية

١- المماثلة بين الحركات

يتضمن هذا الموضع ما أنكره أبو حاتم من قراءات، وعدها المحدثون من باب المماثلة بين الحركات؛ أي تقريب الأصوات المتجاورة طلبًا للانسجام. وهذا يقع بين حركات الكلمة الواحدة. وبين الحركات في كلمتين.

أ- المماثلة فيما وقع بين حركات الكلمة الواحدة.

*** كسر الفاء في بناء (فُعُول) من الأسماء**

أنكر أبو حاتم قراءة حمزة بكسر الياء في أول (البيوت) من قوله تعالى: ﴿ وَلَيْسَ ٱلْبِرُّ بِأَن تَأْتُوا۟ ٱلْبُيُوتَ مِن ظُهُورِهَا وَلَٰكِنَّ ٱلْبِرَّ مَنِ ٱتَّقَىٰ ۗ وَأْتُوا۟ ٱلْبُيُوتَ مِنْ أَبْوَٰبِهَا ﴾ [البقرة: ١٨٩].

وكذا قرأ حمزة بكسر الغين في أوائل (الغيوب) من قوله تعالى: ﴿ إِنَّكَ أَنتَ عَلَّٰمُ ٱلْغُيُوبِ ﴾ [المائدة: ١٠٩] و(جيوب) من قوله تعالى: ﴿ وَلْيَضْرِبْنَ بِخُمُرِهِنَّ عَلَىٰ جُيُوبِهِنَّ ﴾ [النور: ٣١]، و(شيوخ) من قوله تعالى: ﴿ ثُمَّ لِتَكُونُوا۟ شُيُوخًا ﴾ [غافر: ٦٧]، و(عيون) من قوله تعالى: ﴿ إِنَّ ٱلْمُتَّقِينَ فِى جَنَّٰتٍ وَعُيُونٍ ﴾

[الحجر: ٤٥].

وقد قرأ أبو عمرو بن العلاء بالضم في أوائلها. واختلف النقل عن ابن عامر وابن كثير والكسائي، ذكر أبو علي الفارسي أنهم يضمون أول (الغيوب) ويكسرون أوائل الباقي[١]. ونقل أبو منصور الأزهري أنهم يكسرون أوائلها[٢].

واختلف النقل عن عاصم، فروى أنه ضم الجيم من (جيوب) وكسر الباقيات، يبدأ بالكسر ثم يشمها الضم. وروي أنه كان يكسر الشين من (شيوخ)، وقيل: إنه ضم الشين من (شيوخ)، وضم أيضًا سائر الحروف[٣].

واختلف عن نافع أيضًا، فروى المسيبي وقالون إنه يكسر الباء من (البيوت) ويضم الباقيات، وعن ورش عن نافع أنه يضم ذلك كله[٤].

وقد اختار أبو حاتم الضم في (البيوت)، ولم يجز غير ذلك، قال مكي ابن أبي طالب: «والضم هو اختيار أبي حاتم، قال أبو حاتم: لا يجوز غير الضم ولا يُكسر الأول للياء؛ لأن الياء متحركة مضمومة، وليس في الكلام (فِعُول)[٥]

---

(١) الحجة لأبي علي الفارسي (٢/ ٢١٤).

(٢) معاني القراءات للأزهري (١/ ١٩٤).

(٣) كتاب السبعة لابن مجاهد ص١٧٩، والحجة لأبي علي الفارسي (٢/ ٢١٥).

(٤) الحجة لأبي علي (٢/ ٢١٤).

(٥) ذكر المحقق في النص المحقق (فعيل) وكتب في الحاشية أن ثمة نسخة جاء فيها (فعول) وكان على المحقق أن يثبت (فعول) في المتن.

فكيف تروم ما لا يكون في الكلام)[١].

ويرد مكي بن أبي طالب على أبي حاتم فيقول: «الكسر لغة مشهورة في هذا الجمع، والكسرة عارضة، فلا يُعتدُّ وزنه. والضم هو الأصل»[٢].

وقد ذكر سيبويه أن الكسر لغة بني تميم[٣]، وحمل أبو علي الفارسي الكسر في فاء (فُعُول) على الكسر في فاء (فَعيل) فتصير (فِعيل) يقول: «واستعملوا في إرادة التقريب ما ليس في كلامهم على بنائه، وذلك نحو: شِعير ورِغيف وشِهيد. وليس في الكلام شيء من (فِعيل) على غير هذا الوجه، فكذلك (شيوخ) و(جيوب) يُستجاز فيه ما ذكرنا للتقريب والتوفيق بين الجمعين»[٤].

ويقول الأزهري: «من ضم أول هذه الحروف فلأنها مبنية على فُعُول بضم الفاء، ومن كسر اعتل بالياء فاتبع الكسرة الكسرة»[٥].

وقد وجدتُ كسر فاء البينة مطردًا عند العرب بقصد تقريب الحركة طلبًا للمجانسة سواء كانت حركة بنية الفاء مفتوحة أم مضمومة، وقد جاء في

---

(١) الكشف عن وجوه القراءات (١/ ٢٨٥).

(٢) السابق.

(٣) الكتاب (٤/ ١٠٨).

(٤) الحجة لأبي علي الفارسي (٢/ ٢١٦).

(٥) معاني القراءات للأزهري (١/ ١٩٥).

الأسماء، ذكر سيبويه رِغيف وشِعير[١]، وجاء في الصفات لِئيم وشهيد، وسِعيد ونِحيف وبِخيل وبِئيس وقالوا: «هذا ماضَعٌ لِهَمٍّ»، و«رجُلٌ مِحك» بكسر الميم وهو اللجوج[٢].

وجاء الكسر في باب التصغير فقالوا في (بَيْت) (بِييت)، وفي (عين) (عِيينة) قال أبو علي الفارسي: فكما كسرت الفاء من عِيينة ونحوه، وإن لم يكن في أبنية التحقير على هذا الوزن، لتقريب الحركة مما بعدها، كذلك كسروا الفاء من جيوب ونحوها»[٣].

وجاء الكسر أيضًا في باب الجموع، وذلك في جمع (قوس) (قِيسيّ). قال أبو على الفارسي: «ولم نعلم أحدًا ممن يُسْكَنُ إلى روايته حكى فيه غير ذلك»[٤] ويقول: «فإذا نَسبتَ إلى (قِسِيّ) اسم رجل قلت (قُسَوِيّ) فرددت الضمة التي هي الأصل»[٥].

وجاء أيضًا تقريب الحركة طلبًا للمجانسة في الأفعال، وذلك فيما حكاه أبو علي الفارسي في (شَهِد) (شِهِد) وفي (تَعِب- تِعِبَ)[٦].

---

(١) الكتاب (٤/ ١٠٨).

(٢) الكتاب (٤/ ١٠٨).

(٣) الحجة لأبي علي الفارسي (٢/ ٢١٦).

(٤) السابق.

(٥) السابق.

(٦) السابق.

وجاء أيضًا في الجملة مثل قراءة أبي السمَّال قعنب (وقلُ الحقُّ من ربكم) بضم اللام إتباعا لحركة القاف[١].

ب- المماثلة فيما وقع بين الحركات في كلمتين:

* أنكر كسر الظاء وإسكان الفاء في (ظفر) من قوله تعالى:

﴿ وَعَلَى ٱلَّذِينَ هَادُواْ حَرَّمْنَا كُلَّ ذِى ظُفُرٍ﴾ [الأنعام: ١٤٦]، وهي قراءة السَّمَّال[٢]، قال أبو جعفر النحاس: «وأنكر أبو حاتم كسر الظاء وإسكان الفاء، ولم يذكر هذه القراءة»[٣].

ولم أجد أحدًا -فيما رجعت إليه من مراجع- ذكر (ظِفْر) بكسر الظاء وسكون الفاء إلا النحاس. فابن قتيبة يقول: «ظُفْرُ اليد بالضم ولا يقال ظِفْر»[٤]. ولم يذكر كلٌّ من الفارابي[٥] والراغب الأصفهاني[٦] إلا ظُفْر بضم فسكون.

---

(١) منار الهدى في بيان الوقف والابتداء للأشموني ص٢٣١.

(٢) انظر: مختصر في شواذ القرآن لابن خالويه ص٤٧، وإعراب القرآن للنحاس (٢/ ١٠٤)، والبحر المحيط (٤/ ٢٤٤).

(٣) إعراب القرآن للنحاس (٢/ ١٠٤).

(٤)أدب الكتاب ص٣٩٦.

(٥) ديوان الأدب (١/ ١٥٣).

(٦)المفردات في غريب القرآن ص٤٦٩.

ويقول ابن منظور في قراءة كسر الظاء: «فشاذ غير مأنوس؛ إذ لا يعرف ظِفر بالكسر»[١].

وأرى أن أبا السمال أتبع الياء في (ذي) بكسر الظاء في (ظِفر) طلبًا للمجانسة وتقريبًا للأصوات.

* أنكر كسر ياء المتكلم في قوله تعالى:

﴿ وَمَآ أَنتُم بِمُصْرِخِيَّ ﴾ [إبراهيم: ٢٢].

وهي قراءة حمزة، ويحيى بن وثاب، والأعمش سليمان بن مهران -أحد الأربعة عشر- وكذلك أنكرها كثيرون من أهل اللغة:

فقد قال الأخفش سعيد بن مسعدة (٢١٥هـ): «وبلغنا أن الأعمش قال (بمصرخِيِّ) فكسر، وهذه لحنٌ لم نسمع بها من أحد من العرب ولا أهل النحو»[٢].

وقال أبو عبيد القاسم بن سلام (٢٢٤هـ): «تراهم غلطوا، ظنوا أن الياء تكسرُ ما بعدها»[٣].

---

(١) اللسان (ظفر).

(٢) معاني القرآن للأخفش (٢/ ٥٩٩)، وإعراب القرآن للنحاس (٢/ ٣٦٨)، والبحر المحيط (٥/ ٤١٩).

(٣) البحر المحيط (٥/ ٤١٩).

وقال الزجاج أبو إسحاق إبراهيم بن السري (٣١٦هـ): «هذه قراءة عند جميع اللغويين رديئة مرذولة ولا وجه لها إلا وجه ضعيف»[١].

وقال النحاس (٣٣٨هـ) عن هذه القراءة: «...فقد صار هذا بإجماع لا يجوز، وإن كان الفراء قد نقض هذا وأنشد:

قال لها هل لك يا (تا) فِيَّ ـــــ قالت له ما أنتَ بالمرضيِّ

ولا ينبغي أن يحمل كتاب الله جل وعز على الشذوذ»[٢].

ويرى القزاز القيرواني (٤١٢هـ) أن هذا على توهم أن الياء ساكنة، فكسرت لالتقاء الساكنين، وإن كان أصله غير ذلك، ويعلق على قراءة (بمصرخيِّ) بكسر الياء: «وأكثر الناس على أن هذا لا يجوز في الشعر فضلًا على الكلام. قالوا: وهذا من غلط صاحب هذه القراءة وكثيرًا ما يغلط من لا بَصَرَ له بالعربية في أمثال هذا»[٣].

الرد على أقوال اللغويين:

ما أنكره أبو حاتم وغيره من اللغويين لغة بني يربوع، والبيت الذي احتج به الفراء منسوب في خزانة الأدب للأغلب العجليِّ، نسبه القاسم بن معن وقد

---

(١) السابق.

(٢) إعراب القرآن للنحاس (٢/ ٣٦٩).

(٣) ما يجوز للشاعر في الضرورة ص٣٠٧.

(كان ثقة بصيرًا)[١]، (وهو من رؤساء النحويين الكوفيين)[٢].

وقد نص قطرب محمد بن المستنير (٢٠٦هـ) على أنها لغة بني يربوع[٣]، وذكر أبو شامة عبد الرحمن بن إسماعيل (٦٦٥هـ) أنه رآه في أول ديوان الأغلب العجلي الراجز، وقال أبو شامة: «...وهذه اللغة باقية في أفواه الناس إلى اليوم، يقول القائل: ما فِيَّ أفعلُ كذا»[٤].

وقد كان أبو عمرو بن العلاء يقرأ الياء بالفتح، وعندما سأله حسين الجعفيُّ عن قراءة الكسر وذكر له تلحين أهل النحو، قال أبو عمرو: هي جائزة: «وقال أيضًا لا تبالي إلى أسفل حركتها أو إلى فوق). وقال (هي بالخفض حسنة»[٥].

ويقول أبو نصر بن القشيري في تفسيره: «ما ثبت بالتواتر عن النبي صلى الله عليه وسلم فلا يجوز أن يقال هو خطأ أو قبيح ورديء، بل في القرآن فصيح، وفيه ما هو أفصح، فلعل هؤلاء أرادوا أن غير هذا الذي قرأ حمزة أفصح»[٦].

---

(١) خزانة الأدب (٤/ ٤٣٤).

(٢) البحر المحيط (٤/ ٤٢٠).

(٣) البحر المحيط (٤/ ٤٢٠).

(٤) خزانة الأدب (٤/ ٤٣٤).

(٥) البحر المحيط (٥/ ٤٢٠).

(٦) خزانة الأدب (٤/ ٤٣٤).

ويرد أبو حيان على اعتراض أبي حاتم: «ولا التفات إلى إنكار أبي حاتم على أبي عمرو تحسينها، فأبو عمرو إمام لغة وإمام نحو وإمام قراءة وعربيٌّ صريح، وقد أجازها وحسّنها. وقد رووا بيت النابغة:

عَـلِيٌّ لِعَمْـرٍو نِعْمَـةٌ بَعْـدَ نِعْمَـةٍ ـــــ لِوالِـدِهِ لَيْـست بـذات عَقَـارِبِ

بخفض الياء من (عَلَيٍّ)»[١].

وهذا البيت مما رواه قطرب. وروى أيضًا بيتًا لأكثم بن صيفي. وقيل لسعد بن مالك بن ضبية:

إنَّ بَنِـيَّ صِـبْيَةٌ صَـيْفِيُّون ـــــ أفلَـح مَـنْ كـان لَـهُ رِبْعِيُّـونْ[٢]

ووجهُ رفض النحاة لهذه القراءة كما قال ابن جني أن «كسر الياء في نحو هذا ضعيف، استثقالًا للكسرة فيها وهربًا إلى الفتحة»[٣].

فياء النفس متحركة ولا يصح الكسر فيها؛ لأن الكسر يكون هربًا من التقاء الساكنين[٤].

---

(١) البحر المحيط (٥/ ٤٢٠)، وديوان النابغة ص٥، واللسان (عقرب). يمدح عمرو بن الحارث المعروف بالأعرج، والعقارب مقصود بها (المنن).

(٢) المحتسب لابن جني (٢/ ٤٩)، والصيفيون أبناء المتزوج كبيرًا في السن، والربعيون أبناء من تزوج وهو شاب.

(٣) المحتسب لابن جني (٢/ ٤٩)، وانظر: إعراب القراءات الشواذ للعكبري (١/ ٧٣٤).

(٤) الكشاف للزمخشري (٢/ ٣٠٠).

وقد وجَّه أبو علي الفارسي هذه القراءة بأن ياء الإضافة شبهت بهاء الضمير التي توصل بواوٍ إذا كانت مضمومة، وبياءٍ إذا كانت مكسورة، فأشبهت الياء الهاء؛ لأنهما من الضمائر، وكلاهما على حرفٍ واحدٍ يشترك في لفظ النصب والجر. وقد وقع قبل الياء هنا ياء ساكنة فكسرت كما تكسر الهاء من عليه»[١].

وقد ذهب بعض اللغويين إلى أن الكسر في (بمصرخي إنِّي) إتباعٌ للكسرة التي بعدها في (إنِّي) كما قُرئت) (الحمدِ لله) (فاتحة الكتاب٢) بكسر الدال إتباعًا لكسر اللام بعدها[٢].

ويقول أستاذنا الدكتور أحمد علم الدين: «والمجيزون على حقٍّ؛ لأن هذه القراءة صحت سماعًا، كما أنها صحت قياسًا؛ إذ الياء كسرت إتباعا للكسرة التي بعدها في (بمصرخِيَّ إنِّي). واللسان فيها يعمل من موضع واحد، ووجهة واحدة، ففيها انسجام وتقريب الأصوات بعضها من بعضها. وذلك ما يميل إليه البدو أمثال بني يربوع»[٣]. ويعني بكسر الياء إتباعًا للكسرة التي بعدها، كسر همزة (إنَّ) في قوله تعالى: ﴿ بِمُصْرِخِيَّ إِنِّي ﴾.

وينطبق هذا أيضًا على كسر الياء في بيتيِّ النابغة وسعد بن مالك، إذ الياء في (عليِّ) مكسور ما بعدها في (لِعَمرٍو)، والياء في (بَنِيِّ) مكسور ما بعدها في

---

(١) خزانة الأدب (٤/ ٤٣٥).

(٢) السابق (٤/ ٤٣٧).

(٣) اللهجات العربية في التراث (١/ ١٨٨).

(صِبِية) ويبقى بعد ذلك أنها قراءة متواترة صحيحة.

٢- الإمالة والإشمام:

الإمالة في الأصل أن ينحى بالفتحة إلى جهة الكسرة، وبالألف إلى جهة الياء، وقد ينحى بها نحو الضم أو الياء، وهذا ما جاء، في قراءة الحسن بن أبي الحسن أبي سعيد البصري (١١٠هـ) بإشمام الكاف والهاء والياء والضم في قوله تعالى: ﴿كٓهيعٓصٓ﴾ [مريم: ١].

لم يختلف القراء في تسكين هذه الحروف قال الأخفش الأوسط: «كل حرف من هذه الأحرف قائم بنفسه يحسن الوقف عليه، والأولى الوقف على آخرها إتباعًا للرسم العثماني»[١].

وقال أبو جعفر النحاس: «لا اختلاف في إسكانها»[٢].

لكنهم اختلفوا في تفخيم هذه الحروف أو إمالتها:

فقد قرأ ابن كثير بفتح الهاء والياء؛ أي: بالتفخيم.

وقرأ أبو عمرو بكسر الهاء وفتح الياء. وفي رواية أخرى بإمالة الياء، وقرأ الهاء بين التفخيم والإمالة.

---

(١) معاني القرآن للأخفش (١/ ١٦٨)، ومنار الهدى في بيان الوقف والابتداء للأشموني ص٢٣.

(٢)إعراب القرآن للنحاس (٣/ ٣).

وقرأ نافع الهاء والياء بين الفتح والكسر.

وقرأ ابن عامر وحمزة بفتح الهاء وكسر الياء.

وقرأ عاصم والكسائي بكسر الهاء والياء [١].

وقد نقل أبو جعفر النحاس ما روي عن قراءة الحسن في ﴿ كٓهيعٓصٓ ﴾ [مريم: ١] وموقف أبي حاتم منها، قال أبو جعفر: «وحكى خارجة أن الحسن كان يضم (كاف)، وحكى غيره أنه كان يضم (ها). وحكى إسماعيل بن إسحاق أن الحسن كان يضم (يا). وقال أبو حاتم: لا يجوز ضم الكاف ولا الهاء ولا الياء»[٢].

وقال النحاس: «فأما قراءة الحسن فقد أشكلت على جماعة حتى قالوا: لا يجوز. منهم أبو حاتم. والقول فيها ما بينه هارون القارئ قال: كان الحسن يُشمّ الرفع، فمعنى هذا أنه كان يومئ، كما حكى سيبويه أن من العرب من يقول: الصلاة والزكاة يومئ إلى الواو. ولهذا كُتِبتْ في المصاحف بالواو»[٣].

ولا وجه لرد أبي حاتم قراءة الحسن؛ إذ إن القراءة سماع، والحسن يشم فيومئ بالحرف نحو الضم، وهو نوع من الإمالة نحو الضم.

أما فيما يتعلق بكلام هارون القارئ، فلا أرى وجهًا للشبه بين إشمام الياء

---

(١) انظر: كتاب السبعة لابن مجاهد ص٤٠٦، وإعراب القرآن للنحاس (٣/ ٣).

(٢) إعراب القرآن للنحاس (٣/ ٣).

(٣) إعراب القرآن للنحاس (٣/ ٤).

بالضم في ﴿ كٓهيعٓصٓ ﴾ وبين إشمام الألف والإيماء بها نحو الواو في (الصلوة) ومثيلاتها؛ لذلك أن الإشمام في هذه الكلمات تلميحٌ لأصل الألف وهو الواو، وقياس هذا على الياء في ﴿ كٓهيعٓصٓ ﴾ لا يصح، فالياء في هذه الحروف المتقطعة ليس أصلها واوًا، إنما أشمها الحسن الضمَّ للتفخيم وليس للمح الأصل. أما الإيماء بالألف في (الصلوة)، و(الزكوة) فللمح الأصل وهو الواو.

٣- قضايا الهمزة

أ- تسهيل الهمزة

أنكر أبو حاتم فتح الفاء في (الفؤاد) بدون همزة في قوله تعالى: ﴿ وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِۦ عِلْمٌۚ إِنَّ ٱلسَّمْعَ وَٱلْبَصَرَ وَٱلْفُؤَادَ كُلُّ أُوْلَٰٓئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْـُٔولًا ﴾ [الإسراء: ٣٦].

نقل ابن جني أن أبا حاتم ينكر قراءة الجراح بن عبد الله العقيلي قاضي البصرة (والفَواد) بفتح الفاء بدون همزة. واعترض ابن جني على أبي حاتم وعلى ابن مجاهد بأنهما أنكرا فتح الفاء ولم يذكرا إن كان فتح الفاء مشروطًا بترك الهمز أو يجوز الفتح مع الهمز.

وسواء أكان إنكار أبي حاتم فتح الفاء مع وجود الهمزة أم مع تركها فإن ابن جني أجاز الفتح في الحالتين: «قال أبو الفتح: أنكر أبو حاتم فتح الفاء، ولم يذكر هو ولا ابن مجاهد الهمزَ ولا تَرْكَه. وقد يجوز ترك الهمز مع فتح الفاء، كأنه كان (الفُؤاد) بضمها والهمز. ثم خففت فخلصت في اللفظ واوًا، وفتحت الفاء

على ما في ذلك فبقيت الواو»[١].

وأقولُ: لا وجه لإنكار أبي حاتم هذه القراءة؛ إذ إن فَعَال من أبنية الأسماء، يقال: غَزَال وثَوَاب[٢]، كما أن فتح الفاء في (الفؤاد) مع الهمز أو بدونه قد نطق به العرب، يقول أبو البقاء العكبري: «و(الفؤاد) يقرأ بفتح الفاء مهموزًا أو غير مهموز، وكأنه لغة. وأما ترك الهمز فتخفيف؛ لأنها مفتوحة قبلها ضمة أو فتحة»[٣].

وذكر أبو حيان أنها لغة، قال: «وقرأ الجراح العقيلي (والفَؤَاد) بفتح الفاء والواو، قلبت الهمزة واوًا بعد الضمة في الفؤاد، ثم استصحب القلب مع الفتح، وهي لغة في الفؤاد. وأنكرها أبو حاتم وغيره»[٤].

وحكم الهمزة المفتوحة والمفتوح ما قبلها أن تصير بَيْنَ بَيْنَ، فتكون بين الهمزة المخففة والألف الساكنة[٥].

وهذا التخفيف على عادة بعض القبائل العربية في تسهيل الهمزة، يقول الدكتور أحمد علم الدين: «ويظهر أن العرب تصرفت فيه على عاداتها في تغيير

---

(١) المحتسب (٢/ ٢١)، ومختصر في شواذ القرآن ص١٤٧.

(٢) أبنية الأسماء والأفعال والمصادر لابن القطاع ص١٧٠.

(٣) إعراب القراءات الشواذ لأبي البقاء العكبري (١/ ٧٩)، وإملاء ما مَنَّ به الرحمن للعكبري (٢/ ٢٤٧).

(٤) البحر المحيط (٦/ ٣٦).

(٥) انظر: دقائق التصريف ص٥٢٩.

الأسماء، كما تصرفت في كلمة (يونس) حيثُ جاءت بالهمز تارة مع الكسر وبالهمز مع الضم وهي لغة أسد، ولغة الحجاز فيها ترك الهمز وضم النون...»[١].

ب- حذف الهمزة

أنكر أبو حاتم (الخبا) بحذف الهمزة ونَقْلَ حركتها لما قبلها وإطلاق الفتحة بالألف في (الخبء) من قوله تعالى: ﴿ ٱلَّذِى يُخْرِجُ ٱلْخَبْءَ فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ [النمل: ٢٥].

وهي قراءة عكرمة ومالك بن دينار وابن مسعود (الخبا) بألف بدلًا من الهمزة فلزم فتح ما قبلها[٢].

وقراءة الجمهور (الخَبْءَ) بالهمزة وسكون الباء وقرأ أُبيّ وعيسى بنقل حركة الهمزة إلى الباء.

قال أبو جعفر النحاس: «وحكى أبو حاتم أن عكرمة قرأ (الذي يُخرجُ الخَبَا في السموات والأرض) بألف غير مهموزة. وزعم أن هذا لا يجوز في العربية، واعتل بأنه إن خفف الهمزة ألقى حركتها على الباء وحُذفها، فقال: (الخبَ في السموات) وأنه إن حوّل الهمزة قال: (الخَبْي) بإسكان الباء وبعدها

---

(١) اللهجات العربية في التراث (١/ ٣٢١).

(٢) مختصر في شواذ القرآن لابن خالويه ص١١٠، والبحر المحيط (٧/ ٦٩).

ياء»[١].

ويعيب النحاس على أبي حاتم فيقول: «قال أبو جعفر: قوله لا يجوز (الخبا). وسمعت علي بن سليمان يقول: سمعت محمد بن يزيد يقول: كان دُون أصحابه في النحو، ولم يلحق بهم، يعني أبا حاتم، إلا أنه إذا خرج من بلده لم يَلْق أعلمَ منه»[٢].

وقد جانب الصواب رأي أبي حاتم على التفصيل الآتي:

إذ ذكر سيبويه لهجات العرب في الهمزة المتحركة الساكن قبلها فنسب سيبويه لبني تميم وأسد بأنهم يقلون حركة الهمزة على ما قبلها ثم يحققونها، فيقولون: الخَبُؤ والخَبَأ والخَبِئ[٣] يقول سيبويه: «واعلم أن ناسًا من العرب كثيرًا يُلقُون على الساكن الذي قبل الهمزة حركة الهمزة، سمعنا ذلك من تميم وأسدٍ، يريدون بذلك بيان الهمزة، وهو أبين لها إذا وَلِيتْ صوتًا»[٤].

ومن العرب من يلقي حركة الهمزة على ما قبلها ويحذف الهمزة، يقول سيبويه: «واعلم أن كل همزة متحركة كان قبلها ساكن وأردت أن تخفف

---

(١) إعراب القرآن للنحاس (٣/ ٢٠٧).

(٢) إعراب القرآن للنحاس (٣/ ٢٠٧).

(٣) مثَّل سيبويه في هذا الموضع بـ(الوئؤ) و(الوَئَأ) و(الوَئِئ). الكتاب (٤/ ١٧٧).

(٤) الكتاب (٤/ ١٧٧).

حذفتها وألقيت حركتها على الساكن الذي قبلها»[١].

ويقول سيبويه: «وقد قال الذين يخففون: (ألا يسجدوا لله الذي يُخْرِج الخبَ في السموات) حدّثنا بذلك عيسى، وإنما حذفت الهمزة هاهنا؛ لأنك لم ترد أن تُتِمَّ وأردت إخفاء الصوت، فلم يكن ليلتقي ساكن وحرف هذه قصته كما لم يكن ليلتقي ساكنان»[٢].

ثم يذكر سيبويه لغة أهل الحجاز (الخَبَا) وهو ما أنكره أبو حاتم، يقول سيبويه: «فأما الذين لا يحققون الهمزة من أهل الحجاز فقولهم: (هذا الخَبَا) في كل حال؛ لأنها همزة ساكنة قبلها فتحة، فإنما هي كألف (رَاسٍ) إذا خَفّفت»[٣].

ومن العرب من يقول (الخبّ) ذكر ذلك ابن جني، قال: «ومثله (الخَبّ) فيمن وقف عليه بالتشديد، يريد تخفيف (الخَبْء) وهو مشروع في باب الهمزة»[٤].

---

(١) الكتاب (٣/ ٥٤٥، ٤/ ١٧٩).

(٢) الكتاب (٣/ ٥٤٥)، يريد سيبويه الهمزة الساكنة وألف السماوات الساكنة. انظر: أيضًا الكامل للمبرد (٢/ ٢٢٨)، وشرح المفصل لابن يعيش (٩/ ١١٠).

(٣) الكتاب (٤/ ١٧٩).

(٤) المحتسب (٢/ ٤)، وقد جاء مثل هذا في قراءة الزهري، وأبي جعفر، وزيد بن علي في كلمة (دفء) من قوله تعالى في سورة النحل الآية ٥: {فيها دفء} قرءوا (دف). البحر المحيط (٥/ ٤٧٥).

٤- بين الوصل والوقف

جعل أبو حاتم إثبات ألف (أنا) في الوصل لحنًا، وذلك في قوله تعالى: ﴿ لَّٰكِنَّا۠ هُوَ ٱللَّهُ رَبِّى ﴾ [الكهف: ٣٨].

فمذهب الكسائي (١٩٣هـ) والفرَّاء (٢٠٧هـ) والمازني (٢٣٠هـ) أن الأصل (لكن أنا)، ألقيت حركة الهمزة على نون (لكن) وحذفت الهمزة وأدغمت النون في النون[١].

وقد اختلف السبعة في إثبات الألف في (لكنّا)، فابن كثير، وعاصم، وأبو عمرو، وحمزة والكسائي يقرءون بإسقاط الألف في الوصل وإثباتها في الوقف. وابن عامر، ونافع -في رواية- بإثبات الألف في الوصل والوقف[٢].

أي لم يُختلف في الوقف أنه بالألف، وإنما اختُلف في الوصل.

وقد ذكر أبو جعفر النحاس أن أبا حاتم جعل إثبات الألف في الوصل لحنًا:

---

(١) انظر: إعراب القرآن المنسوب للزجاج (٣/ ٨٤٢)، وإعراب القرآن للنحاس (٢/ ٤٥٧)، والمحتسب لابن جني (٢/ ٣٠)، والكشاف للزمخشري (٢/ ٣٩٠).

(٢) انظر: كتاب السبعة لابن مجاهد ص٣٩١، وقد قرأ أبيّ بن كعب والحسن على الأصل (لكن أنا). انظر: المحتسب (٢/ ٢٩)، ومختصر في شواذ القرآن لابن خالويه ص٨٣، وإعراب القراءات الشواذ للعكبري (٢/ ١٧).

«قال أبو حاتم: فَرَووا عن عاصم (لكنّا[١] هو الله ربي). وزعم أن هذا لحنٌ، يعني إثبات الألف في الإدراج»[٢].

وأقول: إن كان أبو حاتم يرى أن النطق بالألف في الوصل لحنٌ، فهذا مردود على أبي حاتم، إذ إن بني تميم يثبتونها وصلًا، قال أبو حيان: «وأما في الوصل؛ فبنو تميم يثبتونها فيه في الكلام، وغيرهم في الاضطرار، فجاء على لغة بني تميم»[٣].

وقد جعل أبو إسحاق الزجاج (٣١٠هـ)، والزمخشري (٥٣٨هـ) إثبات الألف في الوصل جيدًا؛ إذ إنها عوضٌ عن الهمزة المحذوفة من (أنا)[٤].

٥- هاء السكت

جعل أبو حاتم إثبات هاء السكت في الوصل لحنًا[٥]، وذلك في (كِتَابِيَه) من قوله تعالى: ﴿هَآؤُمُ ٱقْرَءُوا۟ كِتَٰبِيَهْ﴾ [الحاقة: ١٩].

والحق أن الصواب لم يخالف أبا حاتم في هذا الموضع؛ إذ النطق بالهاء في

---

(١) وردت في النص (لكننا) وأرى أن هذا تصحيف أو خطأ مطبعي؛ لأن أحدًا لم يقرأ هكذا.

(٢) إعراب القرآن للنحاس (٢/ ٤٥٧٩)، والنص فيه اضطراب في المعنى، فأبو حاتم يذكر قراءة عاصم بالنطق بدون ألف في الوصل، ثم يذكر قراءة من قرأ بالألف وصلًا.

(٣) البحر المحيط (٦/ ١٢٨).

(٤) انظر: إعراب القرآن للنحاس (٢/ ٤٥٧)، والبحر المحيط (٦/ ١٢٨).

(٥) إعراب القرآن للنحاس (٢/ ٤٥٧).

الوصل اتّباعٌ لما عليه المصحف الإمام. يقول الزمخشري: «وقرأ جماعة بإثبات الهاء في الوصل والوقف جميعا لاتِّباع المصحف»[١].

وقد ذكر ابن مجاهد أن السبعة «لم يختلفوا في: ﴿ يا ليتي لم أوت كتابيه ﴾ [الحاقة: ٢٥] ﴿ وَلَمْ أَدْرِ مَا حِسَابِيَهْ ﴾ [الحاقة: ٢٦]، أنهما بالهاء في الوصل والوقف»[٢].

وهذا حجة على أبي حاتم حيث إن القراءة بهاء السكت في الوصل قراءة متواترة لا يصح ردُّها. قال أبو حيان: «قرأ الجمهور (كِتَابِيَه) و(حسابيه) في موضعهما و(ماليه) و(سلطانيه). وفي القارعة (ما هيه) بإثبات هاء السكت وقفًا ووصلًا لمراعاة خط المصحف»[٣].

---

(١) الكشاف (٤/ ١٣٥).

(٢) كتاب السبعة لابن مجاهد ص١٨٩.

(٣) البحر المحيط (٨/ ٣٢٥).

ثانيًا: المسائل الصرفية

١- المجرد والمزيد من أبنية الأفعال الثلاثية:

أ- بناء فَعَل يَفْعِل ويفْعُل: خَرَق يَخْرِق ويخْرُقُ

أنكر أبو حاتم قراءة الجرّاح بن عبد الله قاضي البصرة: (لن تَخْرُق) بضم الراء في قوله تعالى: ﴿إِنَّكَ لَن تَخْرِقَ ٱلْأَرْضَ﴾ [الإسراء: ٣٧].

نقل عنه هذا أبو حيان، قال: «وقرأ الجرَّاح الأعرابي (لن تخرُق) بضم الراء قال أبو حاتم: لا تعرف هذه اللغة»[١].

وأرى أن أبا حاتم ينكر أن تأتي (يخرُق) بضم الراء بمعنى (يَخْرِق) بكسر الراء. فمادة (خرق) تأتي على المعاني الآتية على ما ذكره علماء اللغة:

أ- خَرقَ الأرض يخرِق خرْقًا. قال أبو بكر السجستاني (٣٣٠هـ): «تخرِق الأرضَ: أي تقطعها إلى أن تبلغ آخرها»[٢].

---

(١) البحر المحيط (٦/ ٣٧)، وانظر: نسبة القراءة للجراح في مختصر في شواذ القراءات لابن خالويه ص٨٠.

(٢) غريب القرآن لأبي بكر السجستاني ص١٥٠، والمفردات في غريب القرآن للراغب الأصبهاني ص٢١٠، اللسان (خرق)، وخزانة الأدب (٩/ ٤٢٣).

ب- خَرِق يَخْرَق خَرَقًا: إذا دهش[١].

ج- خَرُق الرجل يُخْرُق فهو أخرق إذا حَمُق. وقد قال الكسائي: «كلُّ شيءٍ من باب أفعل فعلاء سوى الألوان، فإنه يقال فيه فَعِل يفْعَل مثل: عَرِج يَعْرَج وما أشبهه إلا ستَّةَ أحرف، فإنها جاءت على فَعُل: الأخرقُ والأحمقُ والأرعن والأعجف الأسمن. يقال: خَرُق الرجلُ يَخْرُق فهو أخرق»[٢].

فليس ثم (يخرُق) بضم الراء بمعنى يقطع الأرض فيبلغها، إنما (يخرُق) بمعنى حَمُق.

ولم أجد أحدًا ذكر أنها لغة في يخرق بكسر الراء إلا أبا البقاء العكبري قال: «قوله تعالى ﴿ تَخْرِقَ ﴾ يقرأ بكسر الراء وضمها لغتان»[٣].

ب- بناء فعل وأفعل بمعنًى.

موقف أبي حاتم من هذين البناءين:

لقد اختلف موقف كل من أبي زيد الأنصاري والأصمعي -أستاذي أبي حاتم- من بناء الفعل على (فعل وأفعل). فأبو زيد كان يتوسع فيه قبول فعل وأفعل بمعنًى، المشهور منهما وغير المشهور. أما الأصمعي فكان مولعًا

---

(١) ديوان الأدب (٢/ ٢٤٤). اللسان (خرق).

(٢) اللسان (خرق).

(٣) إعراب القراءات الشواذ لأبي البقاء (١/ ٧٩١). إملاء ما منَّ به الرحمن لأبي البقاء (٢/ ٩٢).

بالمشهور منهما سواءً أكان المشهور (فَعَل) أم (أفعل). وقد ذكر أبو حاتم في كتابه (فعلت وأفعلت) نصوصًا تعرض موقف أستاذيه وتتضمن رأيه؛ قال أبو حاتم:

«وسمعت أبا زيد يقول: أَهْلُ نجدٍ يقولون: أكننتُ اللؤلؤة والجارية، فهي مُكنّة، وكننتُ الحديث، وكلٌّ صواب. وكان يتسع في اللغات حتى ربما جاء بالشيء الضعيف فيُجرى ذلك مجرى القوي. وكان الأصمعي مولعًا بالجيد المشهور ويضيق فيما سواه»[1].

وبلغ من تشدُّدِ الأصمعي أن ينكر (أبرق) في التهديد -وقد نطق بها الأعرابي- بحجة أنه لم يسمعه، أخبر أبو حاتم عن أستاذه الأصمعي: «يقال: بَرَق الرجل ورَعَد في الوعيد، ولم يَعْرِف أبرق وأرعد، ولم يلتفتْ إلى قول الكميت:

أبْـــرِقَ وأرْعـــدْ يـــا يزيـــدُ ... فـــما وعيـــدُك لي بـــضائر

قال [الأصمعي]: «هو مولَّد، وقد أخبرنا به أبو زيد عن العرب، ثم أتانا يومًا أعرابيٌّ من بني كلاب مُحرِمٌ، فأردت أن أسأله، فقال أبو زيد: دعوني أتولى مسألته فأنا أرفق به، فقال: كيف تقول: إنك لتُبرق وتُرعد في التهديد؟ قال: في الخجيف؟ قال: نعم، قال: إنك لتُبرق وتُرعد. فأخبرت به الأصمعي فقال: لا أعرف إلا برق ورَعَد..»[2].

---

(١) فعلت وأفعلت لأبي حاتم ص٨٨.

(٢) فعلت وأفعلت لأبي حاتم ص١٧٢، ١٧٣.

وقد وافق موقف أبي حاتم من فعل وأفعل بمعنى موقف أستاذه أبي زيد مخالفًا رأي ومنهج أستاذه الأصمعي. يقول أبو حاتم:

«ويقال: أحدَّت المرأة على زوجها إحدادًا، إذا تركت التطيُّب والتزيُّن. وهي مُحِدّ، ولم يَعْرف [أي الأصمعي] حَدت كما عرفه أبو زيد، قال: ويقال: الإحداد ولا يقال الحِداد»(١).

وقد نسب أبو حاتم أفعل لبني تميم، قال: «ويقال: نَزَفَتُ العبرة وأنزفتها لغتان معروفتان. وتميم تقول: أنزفت العبرة وهي مُنزفة»(٢).

ونِسْبتُه (أفعل) لبني تميم تدلُّ على أنه يتبنى رأي الخليل بأنه (قد يجيء فعلت وأفعلت المعنى فيهما واحد إلا أن اللغتين اختلفتا- فيجيء به قوم على فعلت ويحلق قوم فيه الألف فيبنونه على أفعلت)(٣).

وهذا الرأي يضعه ابن درستويه (٣٤٧هـ) في منهج لغوي؛ إذ يقول: «ولا يكون فعل وأفعل بمعنى واحد، كما لم يكونا على بناء واحد إلا أن يجيء ذلك في لغتين مختلفتين، فأما من لغة واحدة فمحال أن يختلف اللفظان والمعنى واحد كما يظن كثير من النحويين واللغويين، وإنما سمعوا العرب تتكلم بذلك على طبائعها... ولم يعرف السامعون تلك العلة فيه والفروق، فظنوا أنهما بمعنى

---

(١) فعلت وأفعلت ص١٤١، ١٤٢. وانظر: مواضع أخرى ص٨٩، ٩١، ٩٦، ١٠٨، ١١٦، ١١٧، ١٤١.

(٢) فعلت وأفعلت ص١٠٣، وانظر: مواضع أخرى ص٩٩، ١٧٢.

(٣) الكتاب لسيبويه (٢/ ٢٣٦).

واحد... وليس يجيء شيء من هذا الباب إلا على لغتين متباينتين كما بيَّنا، أو يكون على معنيين مختلفين، أو تشبيه شيء بشيء»[١].

لذلك أورد أبو حاتم في كتابه أيضًا ما جاء على فعل وأفعل بمعنيين مختلفين. قال: «ويقال: أجبرته على الأمر فأنا مُجْبِرٌ وهو مُجْبَرٌ. ولا يقال: جبرتُه وهو مجبور. ولكن قد يقال: جبرتُ العظم فجبر أراد فانجبر. قال العجاج:

قد جَبَرَ الدينَ الإلهُ فجَبر»[٢].

ويرى أبو حاتم أن (مدَّ، وأمدَّ) بمعنيين مختلفين، لذلك لم يجد وجهًا لقراءة نافع بضم الياء وكسر الميم (يُمِدُّونهم) في قوله تعالى: ﴿ وَإِخْوَٰنُهُمْ يَمُدُّونَهُمْ فِى ٱلْغَىِّ ﴾ [الأعراف: ٢٠٢].

فقد قرأ نافع وحده (يُمدُّونهم) بضم الياء وكسر الميم من (أمدَّ)، وقرأ باقي السبعة (يَمُدُّونهم) بفتح الياء وضم الميم من (مَدَّ)[٣].

قال أبو جعفر النحاس: «وجماعة من أهل اللغة ينكرون هذه القراءة، منهم أبو حاتم وأبو عبيد، قال أبو حاتم: لا أعرف لها وجهًا إلا أن يكون المعنى: يزيدونهم من الغيِّ، وهذا غير ما يَسبقُ إلى القلوب. وحكى جماعة من أهل اللغة منهم أبو عبيد أنه يقال: إذا أكثر شيءٌ شيئًا بنفسه مدَّه، وإذا أكثرهُ بغيره

---

(١) تصحيح الفصيح وشرحه لابن درستويه ص٧٠.

(٢) فعلت وأفعلت لأبي حاتم ص١٠٤، وانظر: مواضع أخرى ص١٠٧، ١٠٨.

(٣) كتاب السبعة لابن مجاهد ص٣٠١، والغاية في القراءات العشر ص٢٦٣.

قيل: أمده، نحو ﴿ يُمْدِدْكُمْ رَبُّكُم بِخَمْسَةِ ءَالَٰفٍ مِّنَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةِ ﴾ [آل عمران: ١٢٥]»[(١)].

ومعظم اللغويين يرون أن (مدَّ) و(أمدَّ) بمعنيين مختلفين، نقل أبو حاتم عن الأصمعي: «يقال: مددتُ الدواة زادت فيها المداد وهي ممدودة. وأمددتها جئتها بمداد. وكان أبو زيد يسوِّيها»[(٢)].

والأخفش الأوسط سعيد بن مسعدة أستاذ أبي حاتم يرى أنهما بمعنيين مختلفين، يقول في كلامه عن قوله تعالى: ﴿ وَيَمُدُّهُمْ فِي طُغْيَٰنِهِمْ يَعْمَهُونَ ﴾ [البقرة: ١٥] وذلك أنهم يقولون: «قد مددتُ له) و(أمْدَدْتُهُ) في غير هذا المعنى، وهو قوله جل ثناؤه: ﴿ وَأَمْدَدْنَٰهُم بِفَٰكِهَةٍ ﴾ [الطور: ٢٢]»[(٣)].

وكذلك يرى ثعلب (٢٩١هـ) أنهما بمعنيين مختلفين، يقول: «ومَدّ النهر، ومَدّه نهرٌ آخر، وأمددت الجيش بمدَد، وأمدَّ الجرح إذا صارت فيه المدّة»[(٤)].

وأقول: لا وجه لكلام أبي حاتم؛ إذ المعنى يصح في الآية على (مدَّ) و(أمدَّ)، فقد احتج المبرد محمد بن يزيد (٢١٠-٢٨٥هـ) لقراءة نافع، قال المبرد: «يقال مددتُ له في كذا، أي زينتهُ له واستدعيتُهُ أن يفعله. وأمددتُهُ في

---

(١) إعراب القرآن للنحاس (٢/ ١٧٢).

(٢) فعلت وأفعلت لأبي حاتم ص٩٦، ٩٧.

(٣) معاني القرآن للأخفش (١/ ٢٠٦).

(٤) كتاب الفصيح لثعلب ص٢٧٦.

كذا أي أعنتُهُ أو غير ذلك»[١]. وقال المبرد أيضًا: «إخوان الشياطين يُمدُّونهم في الغي، فلا يتذكرون ولا ينتهون»[٢].

وأنكر قراءة ضم الياء وكسر الزاي في (يُزفُّون) من قوله تعالى: ﴿ فَأَقْبَلُوٓاْ إِلَيْهِ يَزِفُّونَ ﴾ [الصافات: ٩٤].

وهي قراءة حمزة[٣]، ومجاهد، ويحيى بن وثاب، والأعمش[٤].

وقرأ باقي السبعة (يَزِفُّون) بفتح الياء وكسر الزاي[٥].

قال أبو جعفر النحاس: «وزعم أبو حاتم أنه لا يعرف هذه اللغة، وقد عَرَفها جماعة من العلماء منهم الفرَّاء»[٦].

---

(١) إعراب القرآن للنحاس (٢/ ١٧٢).

(٢) معاني القرآن للفراء (١/ ٤٠٢).

(٣) كتاب السبعة لابن مجاهد ص٥٤٨.

(٤) إعراب القرآن للنحاس (٣/ ٤٢٩).

(٥) كتاب السبعة لابن مجاهد ص٥٤٨.

(٦) إعراب القرآن للنحاس (٣/ ٤٢٩)، وليس رأي الفراء على ما ذكره النحاس، إذ الفراء لا يعرف (أزفَّ) ويجعل الهمزة فيها مثل همزة أخرج قال الفراء: (قرأها الأعمش (يُزفون) كأنها من أزففت. ولم نسمعها إلا زَففت، تقول للرجل: جاءنا يَزِف. ولعل قراءة الأعمش من قول العرب: قد أطردْت الرجل، أي صيرّته طريدًا، وطردته إذا أنت قلت له: اذهب عنا، فيكون (يُزفُّون)؛ أي: جاءوا على هذه الهيئة بمنزلة المزفوفة على هذه الحال فتدخل الألف). معاني القرآن للفراء (٢/ ٣٨٩).

فلا حجة لأبي حاتم في رد هذه القراءة؛ إذ إنها لغة معروفة، قال ابن جني: «المسموع في هذا زَفّ القوم يَزِفُّون زفيفًا، وقالوا أيضًا: أَزَفُّوا يُزِفُّون، كما قالوا: زَفَفْتُ العروس، وقالوا أَزْفَفْتُها أيضًا»[١].

وقال أبو إسحاق الفارابي (٣٥٠هـ): «ويقال: زَفَفْتُ العروس وأَزْفَفْتُ وأَزْفَفْتُهُ، أي حمله على الزفيف وهو الإسراع في السير»[٢].

وأنكر أبو حاتم الصيغة الرباعية للفعل (أنظر) فرد قراءة (أَنِظْرُونا) بهمزة قطع مكسورة الظاء في قوله تعالى:

﴿ ٱنظُرُونَا نَقْتَبِسْ مِن نُّورِكُمْ ﴾ [الحديد: ١٣].

وهي قراءة حمزة[٣]، ويحيى بن وثاب، والأعمش[٤].

وقرأ باقي السبعة (انْظُرونا) بألف الوصل مضمومة الظاء[٥].

قال أبو جعفر النحاس عن قراءة حمزة: «وزعم أبو حاتم أن هذا خطأ،

---

(١) المحتسب (٢/ ٢٢١).

(٢) ديوان الأدب (٣/ ١٦١).

(٣) كتاب السبعة لابن مجاهد ص٦٢٥، ٦٢٦.

(٤) معاني القرآن للفراء (٣/ ١٣٣).

(٥) كتاب السبعة ص٦٢٥، ٦٢٦.

قال: وإنما يأتينا هذا من شِقّ الكوفة»[١].

ويعلل النحاس سبب تلحين حمزة فيقول: «سمعتُ علي بن سليمان يقول: إنما لَحَن حمزة في هذا؛ لأن الذي لحّنه قدَّر (أنظِرنا) بمعنى: أخِّرنا وأمهلنا، فلم يجز ذلك هاهنا. وهو عندي يحتمل غير هذا؛ لأنه يقال: أنظِرني بمعنى: تمهَّلْ عليَّ وترفَّق. فالمعنى على هذا يصح»[٢].

وقد جعل الفراء (أنْظِرُونا) بمعنيين: أخِّرونا وانتظرونا، قال: «ومعنى: انْظرُونا: انتظِرونا، ومعنى أنظِرونا: أخِّرونا، كما قال: ﴿أَنظِرْنِيٓ إِلَىٰ يَوْمِ يُبْعَثُونَ﴾ [الأعراف: ١٤] وقد تقول العرب: «أنظِرْني وهم يريدون: انتظرني، تقوية لقراءة يحيى، قال الشاعر عمرو بن كلثوم:

أبــا هنــدٍ فــلا تَعْجَــل علينــا ... وأنظِرنــا نُخــبِّرك اليقينــا

فمعنى هذه: انتظرنا قليلًا نخبرك لأنه ليس هاهنا تأخير، إنما هو استماع كقولك للرجل: اسمع مني حتى أخبرك»[٣].

مرى وأمرى: لقد أنكر الصيغة (أَمْرى) على وزن أفعل، فمل يُقِرّ قراءة (أفتُمْرونه) بضم التاء وسكون الميم، مضارع (أمريت) في قوله تعالى: ﴿أَفَتُمَٰرُونَهُۥ عَلَىٰ مَا يَرَىٰ﴾ [النجم: ١٢].

---

(١) إعراب القرآن للنحاس (٤/ ٣٥٧).

(٢) إعراب القرآن للنحاس (٤/ ٣٥٧).

(٣) معاني القرآن للفراء (٣/ ١٣٣).

وهي قراءة ابن مسعود والشعبي.

قال ابن خالويه: (قال أبو حاتم: وهو غلط)[١].

وقد قرأ حمزة، والكسائي، ويعقوب بن أبي إسحاق، وخلف بن هشام: (أفتَمْرونه على ما يرى) بفتح التاء وسكون الميم من غير ألف. وقرأ باقي السبعة ﴿ أَفَتُمَٰرُونَهُۥ ﴾ بالألف وضم التاء[٢].

وذكر العكبري أن معنى (تُمارُونه) تجادلونه، و(تَمْرُونه) تجحدونه[٣].

ولم أجد فيما رجعت إليه من مراجع أفعل من مادة (مَرَى).

ولعل ابن مسعود نطق (أفتُمْرونه) مختصرًا الحركة الطويلة في (أفتُمارونه)، ونقل سكون الألف إلى الميم بعد حذف فتحتها.

ج- بناء تفَّاعل: بالتشديد:

أنكر أبو حاتم قراءة (تدّاركه) بالتاء وتشديد الدال في قوله تعالى: ﴿ لَّوْلَآ أَن تَدَٰرَكَهُۥ نِعْمَةٌ مِّن رَّبِّهِۦ ﴾ [القلم: ٤٩].

وهي قراءة الأعرج عبد الرحمن بن هرمز (١١٧هـ)[٤].

---

(١) مختصر في شواذ القراءات لابن خالويه ص١٤٧، والبحر المحيط (٨/ ١٥٩).

(٢) المبسوط في القراءات العشر ص٤١٩.

(٣) إملاء ما من به الرحمن (٢/ ٢٤٧).

(٤) المحتسب لابن جني (٢/ ٣٢٦).

وقد قرأ الجمهور (تَدَاركه) بتاء واحدة مخففة الدال.

وقد نقل أبو حاتم عن أبي عمرو بن العلاء أنه يرفض هذه القراءة، ووافق أبو حاتم أبا عمرو في رأيه وعلل هذا الرفض فقال: «قال أبو حاتم لا يجوز ذلك؛ لأنه فِعلٌ ماض، وليست فيها إلا تاء واحدة، ولا يجوز تتداركه. وهذا خطأ منه أو عليه»[1].

ورأي أبي حاتم مردودٌ عليه بأن المعنى على حكاية الحال الماضية، قال ذلك ابن جني: «قال أبو الفتح: قول أبي حاتم (هذا خطأ)، لا وجه له؛ وذلك أنه يجوز على حكاية الحال الماضية المنقضية؛ أي: لولا أن كان يقال فيه: تتداركه، كما تقول: كان زيدٌ سيقوم؛ أي: كان متوقعًا منه القيام. فكذلك هذا: لولا أن يقال: تتداركه نعمة من ربه لنُبذَ بالعَرَاء»[2].

ومثله في حكاية الحال الماضية قوله تعالى: ﴿ فَوَجَدَ فِيهَا رَجُلَيْنِ يَقْتَتِلَانِ ﴾ [القصص: ١٥]، وقوله تعالى: ﴿ وَكَلْبُهُم بَاسِطٌ ذِرَاعَيْهِ بِالْوَصِيدِ ﴾ [الكهف: ١٨].

وأرى أن ليس ثمة فرق بين قراءة الجمهور وقراءة ابن هرمز -إذا استثنينا الجانب الصوتي- ذلك أن التاء في (تفاعل) يجوز حذفها كما جاء في قراءة الجمهور، ويجوز إدغامها في الدال كما جاء في قراءة ابن هرمز.

---

(١) المحتسب (٢/ ٣٢٦). وانظر: إعراب القرآن للنحاس (٥/ ١٧)، والبحر المحيط (٨/ ٣١٧).

(٢)المحتسب (٢/ ٣٢٧).

د- بناء الفعل للمجهول:

رد أبو حاتم القراءة على البناء للمجهول في قوله تعالى: ﴿ ٱبْتَكَ سَرَقَ وَمَا ﴾ [يوسف: ٨١].

قال أبو حاتم: «ذكر قوم (إنَّ ابنك سُرِّق) قالوا معناه: رُمِي بالسَّرَقِ، كما يقال: ظُلِّمَ فلانٌ وخُوِّنَ. قال: ولم أسمع له إسنادًا»[١].

ويرد أبو جعفر النحاس على أبي حاتم بما يفي في موضعه. قال النحاس: «ليس نفيُهُ السماع بحجة على من سَمِع. وقد رَوَى هذا الحرف غيرُ واحد، منهم محمد بن سَعْدان النحوي في كتابه «كتاب القراءات» وهو ثقة مأمون، وذكر أنها قراءة ابن عباس»[٢].

وقد نسبها ابن خالويه لابن عباس ولأبي ذر وللكسائي في رواية[٣].

هـ- كسر عين الفعل عند إسناده لضمائر الرفع المتحركة

أنكر كسر عين الفعل عند إسناده إلى ضمائر الرفع المتحركة في قراءة نافع لقوله تعالى: ﴿ قَالَ هَلۡ عَسَيۡتُمۡ إِن كُتِبَ عَلَيۡكُمُ ٱلۡقِتَالُ أَلَّا تُقَٰتِلُواْ ﴾ [البقرة:

---

(١) إعراب القرآن للنحاس (٢/ ٣٤١).

(٢) السابق.

(٣) مختصر في شواذ القراءات لابن خالويه ص٦٩.

٢٤٦] بكسر السين في (عسِيتم)، وقد فتحها باقي السبعة[١].

قال أبو جعفر النحاس: «قال أبو حاتم: لا وجه لعَسيتُم، وقد قرأ الحسن به ونافع وطلحة ابن مصرف. ولو كان كذا لقرئت (فَعَسَى اللهُ) [المائدة: ٥٢])[٢].

وقال مكي بن أبي طالب: «وقد قال أبو حاتم: ليس للكسر وجه»[٣].

ولم يصب أبو حاتم في رده قراءة نافع بكسر السين في (عسيتم) لما ألخصه فيما يأتي:

أولًا: أن نافعًا يقرأ (عسى) بكسر السين عندما يلحق بها الضمير فقط؛ إذ إنه يقرأ بالفتح إذا لم يتصل بها الضمير. وليس ثم أحدٌ قرأ بكسر السين إلا مع الضمير وأَسْتَدِلُّ على ذلك بنصين:

النص الأول: قال أبو علي الفارسي: «...فكذلك عَسَيْت وعَسِيتُ، فإن أُسند الفعل إلى ظاهر، فقياس (عَسِيتم) أن تقول: (عسِيَ زيدٌ) مثل رَضِي. فإن قاله فهو قياسُ قوله، وإن لم يقله فسائغ له أن يأخذ باللغتين فيستعمل إحداهما في موضع والآخر في موضع آخر، كما فعل ذلك غيره»[٤].

---

(١)كتاب السبعة لابن مجاهد ص١٨٦، والحجة لأبي علي الفارسي (٢/ ٢٦٢).

(٢)إعراب القرآن للنحاس (١/ ٣٢٥).

(٣) الكشف عن وجوه القراءات (١/ ٣٠٣).

(٤) الحجة لأبي علي الفارسي (٢/ ٢٦٣).

النص الثاني: يقول أبو جعفر النحاس: «حكى يعقوب بن السكيت وغيره أنَّ (عسِيْتُ) لغة ولكنها لغة رديئة. فإذا قال ﴿ عَسَى ٱللَّهُ ﴾ [المائدة: ٥٢]. ثم قال: ﴿ فَهَلۡ عَسَيۡتُمۡ ﴾ [محمد: ٢٢] استعمل اللغتين جميعًا إلا أنه ينبغي له أن يقرأ بأفصح اللغتين وهي فتح السين»(١).

يتضح من النصين أن ليس ثم أحدٌ نطق بكسر السين إلا مع الضمير، لذلك رأى أبو علي الفارسي والنحاس أن من أراد كسر السين مع اتصال الضمير فعليه أن ينطق باللغتين، كسر السين مع الضمير وفتحها مع غير الضمير، وهذا ما عليه نافع؛ إذ يقرأ بفتح السين في مثل قوله تعالى: ﴿ عَسَى ٱللَّهُ أَن يَكُفَّ بَأۡسَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ ﴾ [النساء: ٨٤]، وقوله تعالى: ﴿ فَأُوْلَٰٓئِكَ عَسَى ٱللَّهُ أَن يَعۡفُوَ عَنۡهُمۡ ﴾ [النساء: ٩٩] و﴿ فَعَسَى ٱللَّهُ أَن يَأۡتِيَ بِٱلۡفَتۡحِ أَوۡ أَمۡرٖ مِّنۡ عِندِهِۦ ﴾ [المائدة: ٥٢]. ولم يكسر السين إلا مع اتصال عسى بالضمير في (عسيتم).

ثانيًا: أن الكسرَ في عسيتم إمالة للفتحة مراعاة لأصل الألف، يقول أبو عمرو الداني: «فعِلَّةُ من أمالها أن (عسى) لما كانت فعلًا ماضيًا ومعناها المقاربة والترجي والتوقع، وكانت ألفها منقلبة من الياء لتحركها وانفتاح ما قبلها بدليل ظهور الياء في قوله: (هل عسيتم) أمالها لقوة الإمالة في ذوات الياء من الأفعال، وليؤذن بذلك أن الياء أصلُ ألفِها»(٢).

فالكسر في عسى مع اتصالها بالضمير إمالة للمح أصل الألف، وهذا هو

---

(١) إعراب القرآن للنحاس (١/ ٣٢٥).

(٢) الفتح والإمالة لأبي عمرو الداني ص٢١٧.

الوجه الذي تصح به القراءة.

وقد أخطأ أبو علي الفارسي في توجيه هذا الكسر، قال: «ووجه قول نافع أنهم قد قالوا: هو عَسٍ بذاك، وما أعساه وأعس به. حكاه ابن الأعرابي، فقولهم: عَسٍ يقوي قراءته...»[١].

فقياس أبي علي خاطئ؛ إذ إن (عسى) من أفعال الرجاء، وقياسها بالاسم المنقوص لا يكون حجة على كسر السين في الفعل. كذا كسرها في صيغة فعل التعجب (أفعل به) لا يقاس بكسرها في فعل الرجاء؛ إذ إن كسرها في أفعل به بناء قياسي للدلالة على التعجب، والكسر في فعل الرجاء كسر إمالة.

وقد تناقلت كتب اللغة وكتب القراءات أن (عَسِي) بكسر السين لغة، يقول الأزهري (٣٧٠هـ): «واتفق أهل اللغة أن كسر السين ليس بجيد، وأنا أحسبها لغة لبعض العرب. وإن كرهها الفصحاء»[٢].

ويقول مكي بن أبي طالب: (والكسر لغة في عسى)[٣].

ويقول المرزوقي شارح الحماسة (٤٢١هـ): «وعسى من أفعال المقاربة، وروي عَسِي بكسر السين»[٤].

---

(١) الحجة لأبي علي الفارسي (٢/ ٢٦٢، ٢٦٣).

(٢) معاني القراءات للأزهري (١/ ٢١٤).

(٣) الكشف عن وجوه القراءات (١/ ٣٠٣).

(٤) شرح فصيح ثعلب للمرزوقي (مخطوط) ورقة ٥ب.

وفي رأيٍ أيضًا يمكن أن تكون (عَسِي) بكسر السين بمعنى (حَسِبَ) جاءت على بنائها لتُوافق معناها، وقد استَنَدْتُ في هذا الرأي إلى كلام ابن مالك؛ إذ ذكر في شواهد التوضيح والتصحيح بابًا تأتي فيه (عَسِي) بمعنى (حَسِب) منه قول أبي بكر رضي الله عنه:

«وقول أبي بكر لعمر رضي الله عنه: «وما عَسِيتَهُمْ أن يفعلوا بي»[١].

وتصح الآية على هذا المعنى، فيكون: هل حسبتم إن كتب عليكم القتال لا تقاتلوا...

ويمكن أيضًا أن يكون كلام أبي بكر شاهدًا على أن (عَسِي) تكسر فيها السين عند اتصاله بالضمير.

أنكر فتح القاف في قوله تعالى: ﴿ وَقَرْنَ فِي بُيُوتِكُنَّ ﴾ [الأحزاب: ٣٣].

وهي قراءة نافع وعاصم. وقرأ باقي السبعة (وقِرْن) بكسر القاف[٢].

قال أبو جعفر النحاس: «فأما (وقَرْن) فقد تكلم فيه جماعة من أهل العربية، فزعم أبو حاتم أنه لا مذهب له في كلام العرب»[٣].

---

(١) شواهد التوضيح والتصحيح ص١٤٢. وصحيح البخاري، كتاب الصلح (٥٣)، باب ما جاء في الإصلاح بين الناس (١).

(٢)كتاب السبعة ص٥٢١، ٥٢٢.

(٣)إعراب القرآن للنحاس (٣/ ٣١٣).

ولا وجه لرد أبي حاتم قراءة نافع وعاصم، إذ جعلها الكسائي من (قَرَّ) بتشديد الراء (حكي عن الكسائي أن أهل الحجاز يقولون: قَرَرتُ في المكان أقَرُّ)[١].

وجعلها الفراء أيضًا من (قَرَّ)، ورَأى أن الفتح في (قَرْن) مثل الكسر في ﴿فَظَلْتُمْ﴾ [الواقعة: ٦٥]؛ إذ الأصل (اقْرَرْن) و(فظَلِلْتم) حُذف الحرف الأول من المشدد ونقلت حركته إلى فاء الكلمة فأصبحت (قَرْن) و(فظِلْتم). قال الفراء: «وقرأ عاصم وأهل المدينة (وقَرْنَ) بالفتح، ولا يكون ذلك من الوقار، ولكنا نرى أنهم أرادوا: واقْرَرْن في بيوتكن، فحذفوا الراء الأولى. فحوِّلت فتحتها في القاف، كما قالوا: هل أحَسْتَ صاحبك وكما قال (فظَلْتَم)[٢] يريد: (فظَلِلْتم)»[٣].

٢- المصادر:

أنكر قراءة ابن عامر (شنْآن) بسكون النون؛ لأن ليس في المصادر فَعْلان. وذلك في قوله تعالى:

﴿يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَآنُ قَوْمٍ أَن صَدُّوكُمْ عَنِ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ أَن تَعْتَدُوا ۘ وَتَعَاوَنُوا﴾

---

(١) إعراب القرآن للنحاس (٣/ ٣١٣، ٣١٤).

(٢) (فظَلتم) بفتح الظاء إذ يجوز حذف الحرف وبقاء حركة الأصل على الفاء، ويجوز حذف الحرف ونقل حركته إلى الفاء فيقال (فظِلْتم).

(٣) معاني القرآن للفراء (٢/ ٣٤٢)، وجعل الفراء قراءة كسر القاف في (قرن) من الوقار، قال: تقول للرجل: قد وَقَرَ في منزله يقر وقورًا).

[المائدة: ٢].

فقد قرأ ابن عامر (شنْآن) بإسكان النون وقرأ الباقون بالفتح (شَنَآن)[١].

وقد قيل: إن (شَنَآن) بالفتح (فَعَلان) كثير في المصادر، من شنأتُه أشنُؤُهُ شنئًا وشَنَآنا، بمعنى: بَغْض. وبالسكون (فَعْلان) قليل في المصادر. ولم يأتِ منه غير (شَنْآن) بالسكون و(ليَّان) من لويته ليًّا وليَّانًا؛ أي: المطل، ويذكرون قول زياد العنبري -ينسب أيضًا لرؤبة بن العجاج-[٢]:

قد كنتُ داينتُ بها حسّانا ... مخافة الإفلاس والليّانا

وقيل: إن (فَعْلان) بسكون العين يكثر في الصفات والأسماء.

لذلك جعلوا (شَنْآن) بالسكون وصفًا بمعنى (بغيض)، وليس مصدرًا[٣].

ولم يجعل أبو حاتم شَنْآن بسكون النون مصدرًا، واختار قراءة الفتح، قال النحاس: «وأنكر أبو حاتم وأبو عبيد (شنْآن) بإسكان النون؛ لأن المصادر إنما تأتي في مثل هذا متحركة، وخالفهما غيرهما. وقال ليس هذا مصدرًا ولكنه اسم

---

(١) الكشف عن وجوه القراءات (١/ ٤٠٤)، وجاء في معاني القراءات للأزهري (١/ ٣٢٤، ٣٢٥) أنه اختلف عن نافع قيل: قرأ بالتخفيف والفتح. وفي كتاب السبعة ٢٤٢ اختلف عن عاصم فقيل: قرأ بالفتح، وقيل: بالسكون.

(٢) الكتاب (١/ ١٩١)، شرح الأشموني (٢/ ٢٩١).

(٣) معاني القراءات للأزهري (١/ ٣٢٥).

فاعل على وزن كسلان وغضبان»[١].

وقال مكي بن أبي طالب: «ولم يجز أبو حاتم إسكان النون، ورآه غلطًا؛ لأن المصادر لا تأتي على (فَعْلان) بالإسكان، إنما يأتي بالإسكان الصفات»[٢].

ولم أجد في الكتاب لسيبويه (فَعْلان) بسكون العين مصدرًا، إنما ذكر سيبويه مجيء (فَعْلان) بسكون العين و(فَعَلان) بفتح العين في الأسماء والصفات، قال في باب (ما بنت العرب من الأسماء والصفات والأفعال):

«ويكون على (فَعْلان) فيهما، فالاسم: نحو: السَّعْدان والطَّمْران، والصفة نحو: الرَّيَّان، والعطشان والشَّبْعَان.

ويكون على (فَعَلان) فيهما، فالأسماء نحو: الكَرَوان والورَشان والعَلَجان. والصفة: الصَّميان. والقطوان»[٣].

وعندما تحدث سيبويه عن (شنئان) ذكر مجيئها على (فَعَلان) بفتح العين ولم يذكر فيها (فَعْلان) بالسكون. إنما ذكر قلة مجيء (فَعلان) بفتح العين مصدرًا للفعل المتعدي. قال: «وأكثر ما يكون الفَعَلان في هذا الضرب، ولا يجيء فعلُهُ يتعدى الفاعل إلا أن يشذَّ شيء، نحو: شَنِئْتُهُ شَنَآنًا»[٤].

---

(١) إعراب القرآن للنحاس (٢/ ٦).

(٢) الكشف عن وجوه القراءات (١/ ٤٠٤).

(٣) الكتاب (٤/ ٢٥٩)، وانظر (٤/ ٢١) وما بعدها.

(٤) الكتاب (٤/ ١٥).

أما (الليّان) فلم يذكرها سيبويه في باب المصادر، إنما ذكرها عرضًا في بيت زياد العنبري (...مخافة الإفلاس والليانا)»[1].

وأرى أن مجيء (شَنْآن) مصدرًا بسكون النون في قراءة ابن عامر، ما هو إلا تخفيف لـ(فَعَلان)، وذلك مثل قراءة الحسن وأبي رجاء ومجاهد في قوله تعالى: ﴿ فَنَظِرَةٌ إِلَىٰ مَيْسَرَةٍ ﴾ [البقرة: ٢٨٠] بسكون الظاء بغرض التخفيف. يقول ابن جني: «أما (فنظْرة) بسكون الظاء فمُسكَّنة للتخفيف من (نَظِرة)، كقولهم في كَلمة كلْمة، وفي كَبِد كَبْد، لغة تميمية، وهم الذين يقولون في كَرُم كَرْم، وفي كُتُب كُتْب»[2].

وهذا التخفيف سمة بني تميم ومن جاورهم كبكر بن وائل وتغلب وربيعة وغيرهم[3]. وأرى أن بناء (فَعْلان) لم يرد في المصادر على التفصيل الآتي:

- أن (شنْآن) بالسكون وصف بمعنى (بغيض) على ما ذهب إليه أبو عبيد

---

(١)الكتاب (١/ ١٠٤) وجدير بالذكر أن مكي بن أبي طالب اعتقد أن سيبويه -بذكره ببيت زياد العنبري- يجيز مجيء المصدر على (فَعْلان) بالسكون. وهذا غير صحيح؛ إذ إن سيبويه لم يذكر (فَعْلان) بالسكون في باب المصادر. يقول مكي: (على ذلك تجوز القراءة بالإسكان، على أنه صفة لا مصدر عند أكثر الناس، إلا ما ذكرنا عن سيبويه من حكايته (فَعْلان) بالسكون في المصادر وهو قليل، فحملة على الاسم أولى، ويكون صفة بمعنى (بغيض قوم). الكشف عن وجوه القراءات (١/ ٤٠٤).

(٢)المحتسب (١/ ١٤٣).

(٣) انظر: اللهجات العربية في التراث (١/ ٢٣٥) وما بعدها.

وأبو حاتم[١]. وعلى ما ذهب إليه أبو زيد في نوادره[٢]، قال: «وقد يقال: رَجُلٌ شَنْآن بغير صرفٍ لأنك تقول: امرأة شَنْآى».

- أما (ليَّان) فهو من (لَوَى يلوى) فأصل ليَّان لَوَيَان على فَعَلان، ثم أسكنت الواو طلبًا للإدغام فقلبت ياء وأدغمت الياء في الياء فأصبحت ليَّان على فَعْلان المخفف. وقد ذهب ابن الجزري إلى أن فَعْلان الساكن مخفف من المفتوح[٣].

أنكر وقوع المصدر (أَخْذٌ) مكان الفعل (أُخذوا) وذلك في قوله تعالى:

﴿وَلَوْ تَرَىٰٓ إِذْ فَزِعُواْ فَلَا فَوْتَ وَأُخِذُواْ مِن مَّكَانٍ قَرِيبٍ﴾ [سبأ: ٥١].

فقد قرأ طلحة بن مصرّف وعبد الرحمن مولى بني هاشم عن أبيه (وأَخْذٌ من مكان قريب) مرفوعة منونة مفتوحة الهمزة[٤].

وقد رد أبو حاتم هذه القراءة، قال ابن جني: «وقال أبو حاتم: لا أعرف الرفع في (أخذٌ) ولا يجوز إلا بالحيل والتفسير البعيد، كذا زعم»[٥].

---

(١) الكشف عن وجوه القراءات (١/ ٤٠٤).

(٢) النوادر في اللغة ص٥٥٧.

(٣) النشر في القراءات العشر (٣/ ٣٩)، وفي اللسان (لدى): «قال أبو الهيثم: لم يجئ من المصادر على فَعْلان إلا ليَّان».

(٤) المحتسب (٢/ ١٩٦).

(٥) المحتسب (٢/ ١٩٧).

وهذا الرأي يؤخذ على أبي حاتم، إذ يصح الرفع على أنه مبتدأ لخبر محذوف قال ابن جني: «وإن شئت رفعته بالابتداء، وخبره محذوف؛ أي: وهناك أخذٌ لهم وإحاطة بهم...»[١].

ويمكن أن يكون (أخذٌ) فاعلا لفعل محذوف قال ابن جني: «إن شئت رفعته بفعل مضمر يدل عليه قوله «فلا فَوت»؛ أي: وأحاط بهم أخذٌ من مكان قريب»[٢].

أنكر وقوع المصدر (رُكُوب) في موقع فَعول بمعنى مَفْعول (رَكُوب)

وذلك في قوله تعالى: ﴿ فَمِنْهَا رَكُوبُهُمْ ﴾ [يس: ٧٢].

فقد قرأ الجمهور ﴿ رَكُوبُهُمْ ﴾ وهو فَعول بمعنى مفعول، كالحلوب.

وقرأت عائشة -رضي الله عنها- وأُبيّ بن كعب (رَكُوبَتُهُم) بالتاء، وهي فعولة بمعنى مفعولة.

وقرأ الحسن محمد بن عبيد الله المكي والأعمش (رُكُوبُهُم) بضم الراء[٣].

والرَّكوب والرَّكوبة من الإبل: التي تُرْكب، أما الرُّكوب فهو مصدر

---

(١) المحتسب (٢/ ١٩٦)، والكشاف (٣/ ٢٦٥).

(٢) السابق.

(٣) المحتسب (٢/ ٢١٦)، الكشاف للزمخشري (٣/ ٢٩٣)، والبحر المحيط (٧/ ٣٤٧).

رَكَبَ[١].

وقد نقل أبو جعفر النحاس أن أبا حاتم لا يجيز قراءة الحسن والأعمش؛ لأن رُكُوبا مصدر وإنما المقصود الرُّكوب وهو ما يركب. قال النحاس: «وزعم أبو حاتم أنه لا يجوز (فمنها رُكُوبُهُم) بضم الراء؛ لأنه مصدر، والرَّكُوب ما يُرْكَبُ»[٢].

وما ذهب إليه أبو حاتم مردود، إذ ذكر الفراء أن هذه القراءة تجوز كما تقول: فمنها أُكُلُهُمْ، ومنها شُرُبُهُم. قال الفراء: «اجتمع القراء على فتح الراء؛ لأن المعنى: فمنها ما يركبون. ويقوي ذلك أن عائشة -رضي الله عنها- قرأت (فمنها رُكَوبَتُهم)، ولو قرأ قارئ: فمنها رُكوبهم، كما تقول: منها أكُلهم وشُربهم ورُكوبهم، كان وجهًا»[٣].

ويقول الأخفش الأوسط في قراءة فتح الراء: «أي: منها ما يركبون؛ لأنك تقول: هذه دابةٌ ركوبٌ. والرُّكوب: هو فعلهم»[٤].

وقد جعل ابن جني قراءة ضم الراء على تقدير حذف المضاف. قال: «فإن شئت كان التقدير: فمنها ذو رُكُوبهم، وذو الرُّكُوب هنا هو المركوب. فيرجع

---

(١) وقيل: الرَّكوبُ كلُّ دابةٍ تُركب. والرَّكُوبة: اسم لجميع ما يركب، اسم للواحد والجميع. وقيل الرَّكوب: المركوب، والرَّكوبة: المعينة للركوب. اللسان (ركب).

(٢)إعراب القرآن للنحاس (٣/ ٤٠٧).

(٣)معاني القرآن للفراء (٢/ ٣٨١).

(٤)معاني القرآن للأخفش (٢/ ٦٧٧).

المعنى بعدُ إلى قراءة من قرأ (رَكُوبِهُم) بفتح الراء، و(رَكوبَتُهُمْ). وإن شئت كان التقدير: فمن منافعها أو من أغراضها رُكُوبهم)[1].

أنكر فتح الكاف في (كَرْه) ورآها بالضم فقط وذلك في قوله تعالى:

﴿ حَمَلَتْهُ أُمُّهُۥ كُرْهًا وَوَضَعَتْهُ كُرْهًا ﴾ [الأحقاف: ١٥].

قرأ ابن عامر وعاصم وحمزة والكسائي (كُرها) بضم الكاف في الحرفين. وقرأ ابن كثير وأبو عمرو ونافع (كَرها) بفتح الكاف في الحرفين[2].

وقد ردَّ أبو حاتم قراءة فتح الكاف، واعتَّل بأن (الكَرْه) بفتح الكاف الغضب والقهر، واحتج لهذا المعنى بقوله تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لَا يَحِلُّ لَكُمْ أَن تَرِثُوا۟ ٱلنِّسَآءَ كَرْهًا ۖ وَلَا ﴾ [النساء: ١٩]، واحتج بأن جميع القراء قرءوا بفتح الكاف في النساء، وبأن بعض العلماء لما سمع قراءة فتح الكاف قال: لو حملته كرهًا لرمت به.

قال أبو جعفر النحاس: «وعارض أبو حاتم هذه القراءة بما لو صح لوجب اجتنابها؛ لأنه زعم أن الكَره الغضب والقهر، وأن الكُرْهَ المكروه، واحتجت بأن الجميع قرءوا ﴿ يَحِلُّ لَكُمْ أَن تَرِثُوا۟ ٱلنِّسَآءَ كَرْهًا ۖ وَلَا ﴾ وذكر أن بعض العلماء سمع رجلًا يقرأ (حملته أمه كَرْهًا ووَضعَتْهُ كَرْهًا) فقال: لو حملته كَرْها لرمت به- يذهب إلى أن الكَره القهر والغَضَب»[3].

---

(١) المحتسب (٢/ ٢١٧).

(٢) كتاب السبعة ص٥٩٦.

(٣) إعراب القرآن للنحاس (٤/ ١٦٤).

ولا وجه لما ذهب إليه أبو حاتم، ولا أدري كيف يسقط أبو حاتم هذه السقطة، فإن الكره بالضم اسم للمصدر، والكره بالفتح مصدر كره يكره. وقيل هما لغتان، والضم لغة الحجاز والفتح لغة تميم، وقد ذكر الأخفش الأوسط أستاذ أبي حاتم هذين الرأيين، قال الأخفش:

«... وقال بعضهم (حملته أُمُّهُ كَرْها) وقال بعضهم: (كُرْها) وهما لغتان، مثل: الغُسْل والغَسْل، والضُّعْف والضَّعفْ. إلا أنه قد قال بعضهم أنه إذا كان في موضع كان كُرها، كما تقول (لا تقوم إلا كَرْها) وتقول: لا تقوم إلا على كُرْهٍ) وهما سواء مثل الرُّهْب والرَّهْبِ»[1].

وقد رَدّ أبو جعفر النحاس على أبي حاتم ردًّا لاذعًا، قال أبو جعفر: «في هذا طعنٌ على من تَثْبُتُ الحجة بقراءته، وحكايتُهُ عن بعض العلماء لا حجة فيها؛ لأنه لم يسمه ولا يُعرف، ولو عُرِف لما كان قوله حجَّة إلا بدليل وبرهان. والحجة في هذا قول من يُعرَفُ ويُقتدى به. إن الكَرْهَ والكُرْهَ لغتان بمعنى واحد؛ بل قد رُوِيّ عن محمد بن يزيد أنه قال: الكَرهُ أولى لأنه المصدر بعينه...»[2].

أنكر قراءة (إيَّابهم) بتشديد الياء في قوله تعالى: ﴿ إِنَّ إِلَيْنَآ إِيَابَهُمْ ﴾ [الغاشية: ٢٥]، وهي قراءة أبي جعفر يزيد بن القعقاع (١٣٠هـ).

---

(١) معاني القرآن للأخفش (١/ ٣٦٥، ٣٦٦).

(٢) إعراب القرآن للنحاس (٤/ ١٦٤).

فقد ردّ أبو حاتم هذه القراءة؛ لأن الصحيح عنده أن يقال: (إوَّاب) مصدر (أوَّب). نقل عنه هذا ابن جني، قال:

«قال أبو الفتح: أنكر أبو حاتم هذه القراءة، وقال: حَمَلها على نحو (كَذّبوا كذّابا). قال: وهذا لا يجوز؛ لأنه كان يجب إوّابا، لأنه فِعَّالٌ، قال: ولو أراد ذلك لقال: إيوَّابا، فقلبت الواو ياءً للكسرة قبلها كـ(ديوان، وقيراط، ودينار) لقولهم: دواوين، وقراريط ودنانير)[1].

وقد اعترض ابن جني على كلام أبي حاتم، قال ابن جني: إذا كان (إيّابا) من أوّب «لكان الذهاب إليه فاسدًا؛ لأنه كان يجب فيه التصحيح لاحتماء العين بالإدغام، كقولهم: اجْلَوَّذَ[2]. اجْلِوَّاذا، فأما اجليوَاذا وديوانا فشاذان. وعلى أنه يجوز أن يكون فِعَالا: إوّابا، إلا أنه قلب الواو ياء -وإن كانت متحصنة بالإدغام- استحسانًا للاستخفاف لا وجوبًا، ألا تراهم قالوا: ... في دَوَّمت السماء: دَيَّمتْ. قال:

هو الجوادُ ابنُ الجوادِ بِنْ سَبَلْ ___ إنْ ديَّموا جَادَ وإن جادُوا وَبَلْ

يريد: دوَّمُوا؛ لأنه من: دام يدوم»[3].

---

(١) المحتسب (٢/ ٣٥٧) وقد ذكر أبو جعفر النحاس كلام أبي حاتم دون أن يعزوه إليه، ودون أن يعلق عليه. إعراب القرآن للنحاس (٥/ ٢١٥، ٢١٦)، وقد رد الفراء قراءة التشديد، قال: (هو بتخفيف الياء والتشديد فيه خطأ) اللسان (أوب).

(٢) اجلوّذ: مضى وأسرع.

(٣) المحتسب (٢/ ٣٥٨).

ثم يذكر ابن جني الوجوه التي يصح بها قراءة تشديد الياء: فيرى أنه ربما «يكون بنى من آب (فَيْعَلْتُ) وأصله (أيوبْتُ) فقلبت الواو ياء، لوقوع الياء ساكنة قبلها فصارت أَيَّبتُ، ثم جاء المصدر على هذا إيَّابا فوزنه: فيعال»[١].

ويرى ابن جني أيضًا أنه ربما جعلت أوّبْت فوعلت بمنزلة: حوْقلت[٢] وجاء المصدر على فِيعَال مثل حِيقال، فصارت إيوَابا، ثم قلبت الواو ياء فصارت إيَّابا.

ويرى أيضًا ابن جني أنه لا يجوز أن يكون أوّبْتُ فَعْوَلْت مثل جَهْوَر[٣] مصدره جِهْوَار، فيكون المصدر إيوابا فتقلب الواو الأولى ياء لسكونها وانكسار ما قبلها ولم يحمها الإدغام من القلب؛ لأنها لم تدغم في عين فتحميها، ولكنها أدغمت في واو فَعْوَلْت الزائدة الجارية مجرى ألف فاعلت.

ويختم ابن جني كلامه فيقول: «فقد علمت بذلك أن أبا حاتم -عفا الله عنه- أغفل هذين الوجهين»[٤].

---

(١) السابق.

(٢) في اللسان (حقل): «حَوْقل الرجل: أدبر، وحوقل: نام، وحوقل الرجل: عَجَز عن امرأته عند العرس...»، و«حَوْقَل الشيخ: اعتمد بيديه على خَصْرَيْه...»، و: «حَوْقَلَهُ دفعهُ».

(٣) في اللسان (جهر): «وجَهَرَ الشيءُ: عَلَن وبَدَا... وأجهر بقراءته لغة، وأجهر وجَهْوَرَ: أعْلَن به وأظهرهُ».

(٤) المحتسب (٢/ ٣٥٩).

٣- أبنية الأسماء الثلاثية:

أنكر أبو حاتم قراءة ابن عباس (امرئ) في قوله تعالى:

﴿ تنزل الملائكة والروح فيها بإذن ربهم من كل أمر ۞ سلام ﴾ [القدر: ٤، ٥].

فقد قرأ الجمهور (أمر) وقرأ ابن عباس وعكرمة والكلبي (من كل امرئٍ سلام) وقد حُكي أن ابن عباس عنى بها الملائكة [١].

ويقول أبو إسحاق الزجاج: (وقرئت (من كلّ امرئٍ) وهذه القراءة تخالف المصحف إلا أنها قد رويت عن ابن عباس)[٢].

وقد أنكر أبو حاتم هذه القراءة مستأنسا بمواضع من القرآن، نقل عنه ابن جني هذا فقال: «أنكر أبو حاتم هذه القراءة، على أنه حُكي عن ابن عباس أنه قال: وإنما هو: (تُنَزِّلُ الملائكةُ فيها كُلَّ أمْر)، كقوله تعالى: ﴿ فِيهَا يُفْرَقُ كُلُّ أَمْرٍ حَكِيمٍ ﴾ [الدخان: ٤] و﴿ مِّن كُلِّ أَمْرٍ ﴾ [القدر: ٤] فتم الكلام، فقال: (سلامٌ)؛

---

(١) وجدت هذه القراءة منسوبة لابن عباس في: مختصر في شواذ القرآن لابن خالويه (٥/ ٢٦٨)، والمحتسب لابن جني (٢/ ٣٦٨)، والبحر المحيط لأبي حيان (٨/ ٤٩٧). وذكرت غير منسوبة لأحد في الكشاف للزمخشري (/ ٢٢٦)، وإعراب القراءات الشواذ للعكبري (٢/ ٧٢٩)، ولم أجدها في كتاب اللغات في القرآن بإسناد ابن عباس.

(٢) معاني القرآن وإعرابه للزجاج (٥/ ٣٤٧).

أي: هي سلامٌ إلى أن يطلع الفجر»[١].

ونُقل عن أبي عبيد تضعيف إسناد هذه القراءة: «قال إسماعيل بن إسحاق: لم يذكر أبو عبيد [قوله]: (إسنادُهُ ولعلّه ضعيف). قال أبو جعفر: (إسنادُه ضعيف) بغير (لعلّ)، رواها الكلبي عن أبي صالح عن ابن عباس. وهذا إسنادٌ لا يُعَرّجُ عليه، وهو مخالف للمصحف الذي تقوم به الحجة، فمن جاء به هكذا قال التمام: من كل امرئ سلامٌ، كما قال الشعبي: من كل امرئٍ من الملائكة سلامٌ على المؤمنين والمؤمنات»[٢].

جعل قطرب معنى الآية على قراءة ابن عباس هي: سلامٌ من كلِّ أمرٍ وامرئٍ[٣].

وعلى تقدير قطرب يكون قد تقدم معمول المصدر عليه، وهذا لا يجوز.

لذلك جعل ابن جني معنى (سلام) على قراءة ابن عباس (سالمة) اسم فاعل أو (مُسلَّمة) اسم مفعول؛ إذ يصح تقديم معموليهما فكأن معنى القراءة: من كل امرئ سالمة هي أو مُسلَّمة هي[٤].

وهكذا كانت تأويلات النحاة واللغويين مراعية الوجهة النحوية في القراءة دون النظر للمعنى على القراءة.

---

(١) المحتسب (٢/ ٣٦٨).

(٢) إعراب القرآن للنحاس (٥/ ٢٦٨).

(٣) المحتسب (٢/ ٣٦٨).

(٤) السابق.

٤- المشتقات:

أ- اسم الفاعل:

ردّ أبو حاتم قراءة عطاء بن أبي رباح (فناظرة) في قوله تعالى:

﴿ وَإِن كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَىٰ مَيْسَرَةٍ ﴾ [البقرة: ٢٨٠].

فقد قرأ عطاء (فناظِرُهُ) بالألف اسم فاعل وهاء الكناية[١]. وقرأ أيضًا (فناظِرةٌ) منونة[٢].

وقد ذكر أبو جعفر النحاس أن أبا حاتم ردَّ قراءة (فناظِرةٌ) بالتنوين، «قال أبو حاتم: ولا يجوز (فناظِرَةٌ) إنما ذلك في النمل ﴿ فَنَاظِرَةٌۢ بِمَ يَرْجِعُ ٱلْمُرْسَلُونَ ﴾ [النمل: ٣٥]؛ لأنها امرأة تكلمت بهذا لنفسها، من نَظَرتْ تنظُرُ فهي ناظرةٌ، فأما (فنظِرةٌ) في البقرة، فمن التأخير، من ذلك: أنظرتُك بالدّين أي أخرتك به و﴿ قَالَ رَبِّ فَأَنظِرْنِيٓ إِلَىٰ يَوْمِ يُبْعَثُونَ ﴾ [الحجر: ٣٦]»[٣].

وقد احتج أبو إسحاق الزجاج لقراءة عطاء (فناظرةٌ) بأن حملها على معنى المصدر، قال: «هي من أسماء المصادر مثل ﴿ لَيْسَ لِوَقْعَتِهَا كَاذِبَةٌ ﴾ ﴿ الواقعة: ٢]

---

(١) المحتسب (١/ ١٤٣).

(٢) البحر المحيط (٢/ ٣٤٠).

(٣) إعراب القرآن للنحاس (١/ ٣٤٢).

و﴿ تَظُنُّ أَن يُفْعَلَ بِهَا فَاقِرَةٌ ﴾ [القيامة: ٢٥]»[١].

واسم الفاعل يقع مكان المصدر، وعلى ذلك أوّل سيبويه قول الفرزدق:

عَلَى حَلْفَةٍ لا أَشْتِمُ الدهرَ مُسْلِمًا ولا خارجًا من فِيَّ زورُ كلام

قال سيبويه: «كأنه قال: ولا يخرج خروجًا»[٢].

ويقول المبرد في وقوع اسم الفاعل موقع المصدر: «والفاعِل يُحْمَل على المصدر، كما حُمِل المصدر عليه، تقول: قم قائما، فالمعنى قم قياما»[٣].

ثم يقول المبرد في بيت الفرزدق، (فأراد: ولا خروجا، فوضع (خارجا) في موضعه. وهذا قول عامة النحويين»[٤].

ب- اسم المفعول:

ردّ أبو حاتم قراءة ابن السميفع (إنهم منتَظَرون) من قوله تعالى: ﴿ فَأَعْرِضْ عَنْهُمْ وَانتَظِرْ إِنَّهُم مُّنتَظِرُونَ ﴾ [السجدة: ٣٠] بفتح الظاء على اسم المفعول، ذكر ذلك ابن جني، قال:

---

(١)السابق.

(٢) الكتاب (١/ ٣٤٦).

(٣) المقتضب للمبرد (٣/ ٢٦٩) وكان عيسى بن عمر يرى (خارجًا) حالًا معطوفة على الجملة الحالية (لا أشتم). انظر: المقتضب (٣/ ٢٦٩، ٢٧٠).

(٤)السابق.

(قال أبو الفتح ابن جني: دفع أبو حاتم هذه القراءة بالفتح واعتزم الكسر، واستدل على ذلك بقوله: ﴿ فَٱرْتَقِبْ إِنَّهُم مُّرْتَقِبُونَ ﴾ [الدخان: ٥٩]»[١].

وقراءة الجمهور بكسر الظاء على اسم الفاعل. أما قراءة فتح الظاء فليست بمستبعدة المعنى، قال الزمخشري: «قرأ ابن السميفع -رحمه الله- منتظَرون بفتح الظاء، ومعناه: وانتظر هلاكهم فإنهم أحقاء بأن يُنتظر هلاكُهم، يعني أنهم هالكون لا محالة، أو: وانتظر ذلك فإن الملائكة في السماء ينتظرونه»[٢].

فلا وجه لرد أبي حاتم لمعنى القراءة بالفتح، ولا حجة لردها بقراءة السبعة.

ج- الصفة المشبهة:

إنكار قراءة (بَئَّس) على فَعَّل و(بِئْس) على فِعْل، ولم يجز غير صيغة الصفة المشبهة بئيس. وذلك في قوله تعالى:

﴿ وَأَخَذْنَا ٱلَّذِينَ ظَلَمُوا۟ بِعَذَابٍۭ بَئِيسٍۭ بِمَا كَانُوا۟ يَفْسُقُونَ ﴾ [الأعراف: ١٦٥].

نقل ابن جني أن أبا حاتم حكى (بَئَّس) فَعَّل و(بِئْس) وأنكرهما، قال ابن جني: «وحكى أيضًا فيها بَئَّس فَعَّل وأنكرها فردها ألبتة. وأنكر قراءة الحسن

---

(١) المحتسب (٢/ ١٧٥).

(٢) الكشاف للزمخشري (٣/ ٢٢٤)، وانظر البحر المحيط (٧/ ٢٠٦).

(بِئْس) وقال: لو كان كذا، لما كان بُدٌّ معها من (ما) بِئسما كنعم ما»[١].

أما (بَئِّس) بفتح الباء وتشديد الهمزة المكسورة فقراءة نصر بن عاصم والأعمش[٢].

ولا وجه لردّ أبي حاتم لها، إذ إن أصلها (بئيس) قلبت الياء همزة وأدغم المثلان. وقد جاء في كتاب اللغات في القرآن بإسناد ابن عباس أن (بئيس) شديد بلهجة غسَّان[٣].

أما قراءة الحسن (بِئْس) فقد نقل أبو جعفر النحاس أيضًا رفض أبي حاتم لها ورد عليه فقال: «وأما قراءة الحسن فزعم أبو حاتم أنه لا وجه لها. قال: لأنه لا يقال: مررتُ برجل بِئسَ، حتى يقال: بئسَ الرجلُ وبِئسَ رجلًا. قال أبو جعفر: وهذا مردود من كلام أبي حاتم، حكى النحويون: إن فعلت كذا وكذا فبها ونِعْمتْ، يريدون: ونِعْمتِ الخصلة. فالتقدير على قراءة الحسن: بعذاب بِئْسَ العذاب»[٤].

وقد وجدت في كلام سيبويه ردًّا على أبي حاتم، يقول سيبويه في أصل نعم

---

(١) المحتسب (١/ ١٩٧).

(٢) البحر المحيط (٤/ ٤١٣).

(٣) كتاب اللغات في القرآن لابن حسونة ص٤٥.

(٤) إعراب القرآن النحاس (٢/ ١٥٩)، وفي البحر المحيط (٤/ ٤١٢) قال أبو حيان (...ضعّفها أبو حاتم وقال لا وجه لها، قال لأنه يقال مررت برجل بيس حتى يقال: بيس الرجل أو بيس رجلا).

وبئس: «نِعْم وبئس إنما هما فَعِل وهو أصلهما. ومثل ذلك (فبها ونِعْمَتْ) إنما أصلها (فبها ونَعِمَتْ)»[١].

وفي كلام أبي البقاء العكبري (٦١٦هـ) أيضًا ردٌّ على أبي حاتم، يقول أبو البقاء في (بِئْس): «وأصلها فتح الباء وكسر الهمزة، فتكسر الباء إتباعا، وسكن الهمزة تخفيفًا»[٢].

ويجوز أن يكون (بِئْس) فعلًا سمى به كما جاء في الحديث الشريف «**أنهاكم عن قيل وقال**».

ويحتمل أن يكون وصفًا على وزن (فِعْل) مثل (حِلْف) فلا يكون فعلًا[٣].

هذا وقد قرأ الحسن (بِئْس) بهمزة، وقرأ أيضًا بتسهيل الهمزة مثل قراءة نافع (بيس)[٤].

لم يجز أن تكون (مَلح) بفتح الفاء في قوله تعالى: ﴿ وَهَٰذَا مِلْحٌ أُجَاجٌ ﴾ [الفرقان: ٥٣].

أنكر أبو حاتم قراءة طلحة بن مُصرّف وقتيبة عن الكسائي (مَلْح) بفتح

---

(١) الكتاب (٤/ ١١٦).

(٢) إملاء ما مَنَّ به الرحمن للعكبري (١/ ٢٨٨)، وإعراب القراءات الشواذ للعكبري (١/ ٥٧١).

(٣) انظر: البحر المحيط (٤/ ٤١٢).

(٤) مختصر في شواذ القراءات ص٥٢، البحر المحيط (٤/ ٤١٢).

الميم، نقل عنه هذا ابن جني: «قال أبو حاتم: هذا منكرٌ في القراءة»[١].

ويعتذر ابن جني عن أبي حاتم فيقول: «فقوله: هو منكرٌ في القراءة يجوز أن يريد به أنه لم يُسْمَع في اللغة، وإن كان سُمع فقليل وخبيث، ويجوز أن يكون ذهب فيه إلى أنه أراد (مَالح) فحذف الألف تخفيفا... على أن (مالحًا) ليست فصيحة صريحة؛ لأن الأقوى في ذلك ماء مِلْح ومثله من الأوصاف: نِضْو...»[٢].

والحقيقة أن أبا حاتم لم ينكر (مالح)، إنما أنكر أن يكون في اللغة (مَلْح) بفتح الميم. فقد وجدت في كتاب (فعلت وأفعلت) لأبي حاتم نصًّا يقول فيه: «ويقال: مَلُح الماء بضم اللام فهو مِلْحٌ. وفي القرآن قوله جل وعز: ﴿ هَٰذَا عَذْبٌ فُرَاتٌ وَهَٰذَا مِلْحٌ أُجَاجٌ ﴾ [الفرقان: ٥٣]»[٣].

وينقل أبو حاتم عن أستاذه[٤] الأصمعي أنه يقال: ماء مالح، وينقل عن

---

(١) المحتسب (١/ ١٢٤)، وقد نسب ابن خالويه هذه القراءة لطلحة وقتيبة بفتح الميم ولم يذكر شكل اللام. ونسب ابن جني القراءة لطلحة بفتح الميم وسكون اللام، ونسب أبو حيان القراءة لطلحة وقتيبة بفتح الميم وكسر اللام. مختصر في شواذ القراءات ص١٠٦، وانظر: المحتسب (٢/ ١٢٤)، والبحر المحيط (٦/ ٥٠٧).

(٢) المحتسب (٢/ ١٢٤)، والنضو: المهزول.

(٣) فعلت وأفعلت لأبي حاتم ص١١٥.

(٤) فعلت وأفعلت لأبي حاتم ص١١٥، وقد قال السيد البطليوسي في شرح أدب الكاتب (٢/ ٢٢٣): ويقال: هذا ملء مِلْحٌ، ولا يقال: مالح، قال الله تعالى: {هذا عذب فرات وهذا ملح أجاج}.

أستاذه أبي زيد أنه كان لا يعرف إلا (مِلْحا) فلا يعرف مالحا.

وكان ابن الأعرابي يجيز (مالحًا) وأنشد بيت العُذافر الكندي:

بَـــصْرِيَّةٌ تزوّجـــتْ بَـــصْرِيًا ... يُطْعِمُهـــا المَـــالِحَ والطَّريـــا

وقد قال أبو زيد عن هذا البيت: «ولم يعده العلماء فصيحًا»[1].

ولم أجد فيما رجعت إليه من مراجع (مَلْح) بفتح الميم وسكون اللام وقد قال عنها أبو الفضل الرازي هي لغة شاذة قليلة[2].

٥- جموع التكسير:

أنكر أبو حاتم أن تجمع بعض الصيغ على أوزان (صيغ) معينة -منها:

راع تجمع على رعاء بكسر الراء، لم يجز (رُعاء) بضم الراء:

وذلك في قوله تعالى: ﴿ حَتَّىٰ يُصۡدِرَ ٱلرِّعَآءُ ﴾ [القصص: ٢٣].

فاعل وصف مذكر يأتي على فِعال جمع كثرة، مثل: نائم نيام وراعٍ رِعاء. وعلى فعول جمع كثرة كشاهد وشهود وحاضر وحضور[3].

---

(١) فعل وأفعلت لأبي حاتم ص١١٥، والمحتسب (٢/ ١٢٤).

(٢) البحر المحيط (٦/ ٥٠٧).

(٣) شرح شافية ابن الحاجب (٢/ ١٥٨).

وقد قرأ الجمهور ﴿ ٱلرِّعَآءُ ﴾ بكسر الراء[١] وذكر أبو بكر السجستاني في غريب القرآن (رِعاء) بكسر الراء ولم يذكر فيها الضم[٢].

وقرأ الخليل بن أحمد (الرُّعاء) بضم الراء[٣]، وقد ردَّ أبو حاتم هذه القراءة، قال أبو جعفر النحاس: «... وأنكر أبو حاتم هذه اللغة، وقال: إذا ضممت الراء لم تقل إلا (الرُّعاة) بالهاء»[٤].

وقد ذكر الصاغاني أن الرُّعاء لغة في الرِّعاء[٥]. وجعلها النحاس كما يقال: غازٍ وغُزّاءٌ وغُزًا بالمدّ والقصر[٦]. وجعلها أبو البقاء العكبري اسمًا للجمع مثل تُؤام ورُخال[٧]. وذكر أيضًا أنه قيل: أصل رُعاء (رعاة) «فحذف التاء ومدَّ الكلمة، فصارت الألف همزة»[٨].

---

(١) البحر المحيط (٧/ ١١٣)، وقد ذكر أبو حيان أن هذا الجمع ليس على القياس قال: «قياس فاعل الصفة التي للعاقل أن تكسر على فعلة كقاض وقضاه وما سوى جمعه هذا فليس بقياس».

(٢) غريب القرآن لأبي بكر السجستاني ص٢١٠. وقال العكبري في إملاء ما مَنَّ به الرحمن (٢/ ١٧٧): «والرِّعاء بالكسر جمع راعٍ كقائم وقيام».

(٣) الشوارد في اللغة ص١٦٧.

(٤) إعراب القرآن للنحاس (٣/ ٢٣٥).

(٥) الشوارد في اللغة ص١٦٧.

(٦) إعراب القرآن للنحاس (٣/ ٢٣٥).

(٧) إملاء ما مَنَّ به الرحمن (٢/ ١٧٧).

(٨) إعراب القراءات الشواذ (٢/ ٢٥٧)، وانظر: البحر المحيط (٧/ ١١٣).

(جُدد) جمع (جُدَّة) أنكر (جُدُدا) و(جَدَدا) وذلك في قوله تعالى: ﴿ وَمِنَ ٱلْجِبَالِ جُدَدٌۢ بِيضٌ وَحُمْرٌ مُّخْتَلِفٌ أَلْوَٰنُهَا ﴾ [فاطر: ٢٧].

قرأ الجمهور (جُدَدٌ) بضم الجيم وفتح الدال جمع (جُدّة) وهي الطريق في الجبال يخالف لونها لون ما يليها[١]. وكذا قرأ الزهري فيما ذكره أبو حيان[٢].

وقرأ الزهري أيضًا (جُدُدٌ) بضم الجيم والدال جمع جديد[٣]. وقرأ الزهري أيضًا (جَدَد) بفتح الجيم والدال، وقد فسرها ابن جني بالطريق الواضح المسفر[٤].

وقد ردّ أبو حاتم قراءة الزهري (جُدُدٌ) و(جَدَدٌ) نقل عنه هذا ابن جني وأبو حيان، وقال ابن جني: «قال أبو حاتم: لا قراءة فيه غيرُ (جُدَدٌ) وقال قطرب: قراءة الناس كلهم (جُدَدٌ)»[٥].

وقال ابن جني أيضًا: «وأما جَدَدٌ فلم يثبته أبو حاتم ولا قطرب»[٦]. وقال أبو حيان عن قراءة الزهري: «وعنه أيضًا بفتح الجيم والدال، ولم يجزه أبو حاتم

---

(١) المحتسب (٢/ ١٩٩).

(٢) البحر المحيط (٧/ ٣١١).

(٣) المحتسب (٢/ ١٩٩)، والبحر المحيط (٧/ ٣١١).

(٤) المحتسب (٢/ ٢٠٠).

(٥) المحتسب (٢/ ١٩٩).

(٦) المحتسب (٢/ ٢٠٠).

في المعنى، ولا صححه أثرًا»[١].

فقد ردَّ أبو حاتم قراءة الزهري (جُدُد) و(جَدَد) إذ معناهما متقارب من معنى (جديد) وهذا لا يوافق معنى الآية. يتضح هذا من كلام ابن جني، يقول: «وأما (جُدُد) فجمع جديد؛ أي آثار جُدُد غير مُخْلِقَة، فهو أصح لها وأوضح للونها، وأما (جَدَد) فلم يثبته أبو حاتم ولا قطرب. وعلى أن له معنى، وهي الطريق الواضح المسفر فالمعنى نحو من الأول»[٢].

وقد وافق رأي أبي حاتم رأي أبي عبيدة «قال أبو عبيدة: يقال جُدُدٌ في جمع جديد، ولا مدخل لمعنى الجديد في هذه الآية»[٣].

وابن جني يرى وجهًا لقراءة الزهري (جُدُد) بضم الجيم والدال، إذ جعل قراءة الجمهور (جُدَد) بضم الجيم وفتح الدال أصلها (جُدُد) بمعنى جديد، ثم فتحت الدال كما يفعل بغيرها في الجموع المضعّفة يقول: «وكذلك جمع ما كان مثله من المضاعف كسرير وسُرُر وسُرَر، وجَرير وجُرُر وجُرَر، وتليل وتُلُل وتُلَل، وبئر جَرُر وجُرُر وجُرَر)[٤].

وأرى أن من نطق (جدد) أتبع فتحة فاء الكلمة فتحة عين الكلمة طلبًا

---

(١) البحر المحيط (٧/ ٣١١).

(٢) المحتسب (٢/ ٢٠٠).

(٣) البحر المحيط (٧/ ٣١١).

(٤) المحتسب (٢/ ٢٠٠). والجرير: الزمام، والتليل: العنق.

للمجانسة، وكذا من نطق جدد أتبع الضمة ضمة للمجانسة .

ويبقى بعد ذلك ما قاله ابن جني في هذا الموضوع: «وعلى كل حال فللقراء الراوية، وإذا عضدها قياس فحسبك به من إيناس»[1].

سُلَف جمع سُلْفة

لم يجز أن يكون (سُلَف) جمع تكسير: وذلك في قوله تعالى : ﴿ فَجَعَلْنَٰهُمْ سَلَفًا وَمَثَلًا لِّلْءَاخِرِينَ ﴾ [الزخرف: ٥٦].

قرأ حمزة والكسائي (سُلُفا) بضم السين واللام جمعا لـ(سَلَف) كأسد وأُسْد. أو جمعًا لـ(سليف) كرغيف ورُغُف.

وقرأ الباقون (سَلَفا) بفتح السين واللام، قيل: مصدر سلف، وقيل: بناء كثرة من (سالف) كخادم وخَدَم. وقيل: اسم جمع لأن (فَعَلا) ليس من أبنية الكثرة.

وقد ذكر أبو جعفر النحاس أنه رُوي عن حميد الأعرج (سُلَفا) بضم السين وفتح اللام. وقد طعن أبو جعفر في هذه القراءة، وذكر أن أبا حاتم يردها. قال النحاس: «وروي عن حميد الأعرج أنه قرأ (سُلَفا) بضم السين وفتح اللام جمع سُلفَة. وأبو حاتم لا يعرف معناه لشذوذه.

وقال أبو إسحاق: «سُلَفة أي فرقة متقدمة. ومع إنكار أبي حاتم إياه، فإن

---

(١) المحتسب (٢/ ٢٠٠).

فيه طعنًا؛ لأن الكسائي رواه عن ابن حُميد، فذكر إسماعيل بن إسحاق القاضي عن علي بن المديني قال: سألت ابن عيينة عن قراءة حميد (سُلَفا) فلم يعرفه، فقلت له: إن الكسائي رواه عنك، فقال: لم نحفظه»[١].

ولا وجه لردّ أبي حاتم ولطعن أبي جعفر النحاس؛ إذ إن الفراء ذكر القراءة، وجعل معنى (سُلَفا) جمع (سُلْفة) وهي القطعةِ من الناس مثل (أُمَّة)، قال الفراء:

«حدثنا سفيان بن عيينة أن الأعرج قرأها (فجعلناهم سُلَفا) كأن واحدته (سُلْفة) من الناس؛ أي قطعة من الناس مثل أُمَّةٍ»[٢].

وربما يكون (سُلَفا) بضم السين وفتح اللام من (سُلُفا) بضم السين واللام، أبدلت الضمة فتحة طلبًا للتخفيف[٣].

---

(١) إعراب القرآن للنحاس (٤/ ١١٥).

(٢) معاني القرآن للفراء (٣/ ٣٦).

(٣) انظر: إملاء ما من به الرحمن للعكبري (٢/ ٢٢٨). وقد نسب ابن خالويه (سُلفا) لمجاهد وحميد الأعرج. انظر: مختصر في شواذ القرآن ص١٣٦، ونسبها أبو حيان لعلي ومجاهد وحميد الأعرج البحر المحيط (٨/ ٢٣، ٢٤).

ثالثًا: المسائل النحوية

كسر نون جمع المذكر السالم:

ردّ أبو حاتم قراءة: (مُطلعِونِ) بكسر النون في قوله تعالى:

﴿ قال هل أنتم مطلعون * فاطلع ﴾ [الصافات: ٥٤، ٥٥].

قرأ الجمهور بفتح الطاء المشددة والنون المفتوحة في (مُطَّلعون)، من الفعل الماضي (اطّلع)[١].

وقد قرأ أبو البرهسم وعمار بن أبي عمار فيما ذكره خلف عن عمار (مُطْلِعونِ) بتخفيف الطاء وكسر النون و(فأُطْلِعَ) مبنيًّا للمفعول[٢].

ولم يقبل أبو حاتم قراءة كسر النون، نقل عنه هذا ابن جني، قال: «قال أبو حاتم: لا يجوز إلا فتح النون من (مُطَّلِعون) مشددة الطاء كانت أو مخففة. قال: وقد شكلها بعض الجهال بالحضرة مكسورة النون، قال وهذا خطأ، لو كان

---

(١) البحر المحيط (٧/ ٣٦١)، وقرأ أبو عمرو في رواية حسين الجعفي (مُطْلعونَ) بإسكان الطاء وفتح النون، و(فأُطْلع) بضم الهمزة وسكون الطاء وكسر اللام فعلًا ماضيًا مبنيًّا للمفعول. وهي أيضًا قراءة ابن عباس وابن محيصن وعمار بن أبي عمار وأبي سرّاج. وقرأ (فأطَّلعَ) مشددًا مضارعًا منصوبًا في جواب الاستفهام وقرأ (مُطْلِعون) بتخفيف الطاء. و(فأطْلِع) مخففًا فعلًا ماضيًا، و(فاطْلع) مخففًا مضارعًا منصوبًا. انظر البحر المحيط (٧/ ٣٦١).

(٢) البحر المحيط (٧/ ٣٦١).

كذلك لكان مُطْلِعيٌّ، تقلب واو (مُطلِعُون) ياء يعني لوقوع ياء المتكلم بعدها»[١].

وقال أبو حيان: «وردّ هذه القراءة أبو حاتم وغيره لجمعها بين نون الجمع وياء المتكلم»[٢]. يعني أن كسر النون يدلُّ على ياء المتكلم المحذوفة التي تجتمع مع النون (مُطْلِعونِ).

وقد ارتضى ابن جني رأي أبي حاتم، قال ابن جني: «والأمرُ على ما ذهب إليه أبو حاتم»[٣].

لكن ابن جني وجّه القراءة على احتمال أن تكون لغة ضعيفة أجرى فيها اسم الفاعل مُجرى الفعل المضارع، قال: «إلا أن يكون على لغة ضعيفة، وهو أن يُجرى اسم الفاعل مُجرى الفعل المضارع لقربه منه، فيُجرى مُطْلِعُون مُجرى يُطْلِعُونِ. وعليه قال بعضهم:

أَرَيْتَ إِنْ جِئْتُ بِهِ أُمْلُودا مُرَجَّلًا وَيَلْبَسُ البُرُودَا
أَقَاتِلُنَّ أَحْضِرِ الشُّهُودا

فوكد اسم الفاعل بالنون، وإنا بابها الفعل، كقول الله تعالى: ﴿ لَتَرَوُنَّ ٱلْجَحِيمَ ﴾ [التكاثر: ٦] وقوله تعالى: ﴿ لَتَرْكَبُنَّ طَبَقًا عَن طَبَقٍ ﴾ [الانشقاق:

(١) المحتسب (٢/ ٢٢٠).
(٢) البحر المحيط (٧/ ٣٦١).
(٣) المحتسب (٢/ ٢٢٠).

١٩]»[1].

وقد جعل الزمخشري كسر النون على إرادة (مطلعون إياي) «فوضع المتصل موضع المفصل، كقوله: هم الفاعلون الخير والآمرونه»[2].

وأرى أن هذه القراءة تجري على لغة مَنْ يجعل الواو والنون في المذكر السالم على إرادة أنهما جزء من الكلمة، والكسرة دليل على ياء المتكلم المحذوفة.

وقد أورد ابن جني بيتًا ليزيد بن محمد الحارثي اتصل فيه ضمير المتكلم الياء باسم الفاعل مع إثبات نون جمع المذكر السالم:

وما أَدْرِي وظَنِّي كُلَّ ظَنٍّ أمُسْلِمُني إلى قَوْمِي شُرَاحِي

وقال عنه ابن جني: «يريد: أمسلميّ، وهذا شاذ كما ترى، فلا وجه للقياس عليه»[3].

وقد جاء مثل ذلك مع هاء الغيبة، فقد أنشد سيبويه شعرًا في ذلك قال عنه: «زعموا أنه مصنوع»[4]:

هم القائلون الخيرَ والآمرونه إذا ما خَشُوا من محدَثِ الأمرِ

ولا وجه لوصف النحاة هذه الأبيات بالشذوذ؛ إذ إن إثبات النون في جمع

---

(١) المحتسب (٢/ ٢٢٠).

(٢) الكشاف للزمخشري (٣/ ٣٠١).

(٣) المحتسب (٢/ ٢٢٠) (شراحي) ترخيم (شراحيل) في غير النداء وقد جعل ابن مالك النون للوقاية في هذا البيت. انظر الدرر اللوامع (١/ ٤٣).

(٤) الكتاب (١/ ١٨٨).

المذكر السالم حين الإضافة لغة بني الحارث. وحذف ياء المتكلم والدليل عليه بالكسر لغة بني قيس[١].

والقزاز القيرواني يقول عن لغة إثبات النون مع الإضافة: «من كانت هذه لغتُهُ أثبت النون الزائدة في الإضافة»[٢] وأنشد:

ولقد ولدتَ بنين صِدْقٍ سادةٍ ولأنت بعد الله كنتَ السَّيِّدا

وهذه القراءة تدل على أن هذا الاستعمال اللغوي ورد في القراءات القرآنية كما ورد بأشعار العرب[٣].

الاسم الموصول:

لم يجر حذف خبر الاسم الموصول في قراءة تخفيف (مَنْ) في قوله تعالى: ﴿أمن هو قانت﴾ [الزمر: ٩].

قرأ ابن عامر وعاصم وأبو عمرو والكسائي (أمّنْ) مشددة الميم.

وقرأ ابن كثير وحمزة ونافع (أمَنْ) مخففة الميم[٤].

---

(١) انظر: اللهجات العربية أ.د. أحمد علم الدين، القسم الثاني ص٦٨٨.

(٢) ما يجوز للشاعر في الضرورة ص١٩٢.

(٣) قال أستاذنا الدكتور محمد حماسة في إثبات النون في جمع المذكر السالم مع الإضافة: «لم أعثر لهذا الاستعمال على نظائر من النثر القديم أو القراءات القرآنية فهو – إذًا استعمال شعري خاص». لغة الشعر ص٢١٧، ولكن القراءة تدل على أنه استعمال ورد في القراءات.

(٤) كتاب السبعة لابن مجاهد ص٥٦١.

وقد ردّ أبو حاتم قراءة التخفيف؛ لأن (مَنْ) ستكون اسمًا موصولًا ليس له خبر. نقل عنه هذا أبو جعفر النحاس، قال: «وحكى أبو حاتم عن الأخفش، قال: من قرأ في الزمر (أَمَنْ هُوَ) بالتخفيف فقراءته ضعيفة؛ لأنه استفهام ليس معه خبر)[1]. يعني بذلك أن الهمزة للاستفهام و(مَن) موصولة والجملة بعدها صلة الموصول ويكون الخبر محذوفًا.

ورأي أبي حاتم والأخفش يردُّه رأي الفراء؛ إذ ذهب الفراء إلى أن قراءة تخفيف (مَنْ) تكون فيه الهمزة للنداء بمعنى (يا) وتكون (مَنْ) اسمًا موصولًا يقول: «قرأها يحيى بن وثاب بالتخفيف، وذكر ذلك عن نافع وحمزة وفسروها يريد: يا مَنْ هو قانت، وهو وجه حسن، العرب تدعو بألف، كما يدعون بـ(يا)، فيقولون يا زيدُ أقبل، وأزيدُ أقبل...»[2].

ويجيز الفراء أيضًا أن تكون الهمزة للاستفهام في قراءة التخفيف[3].

ويرى أبو جعفر النحاس أن (مَنْ) في حالة التخفيف تكون اسمًا موصولًا حذف خبره للعلم به وأن (أَمَنْ) «يكون في موضع رفع بالابتداء والمعنى

---

(١) إعراب القرآن للنحاس (٤/ ٥)، ولم أجد شيئًا في معاني الأخفش في هذا الموضع، إنما يقول في قوله تعالى: {أمن خلق السماوات} [النمل: ٦٠] و{أمن يبدأ الخلق} [النمل: ٦٤] (مَنْ هاهنا ليست باستفهام على قوله: {خير أما يشركون} [النمل: ٥٩] إنما هي بمنزلة (الذي). معاني القرآن للأخفش (٢/ ٦٥٠).

(٢) معاني القرآن للفراء (٢/ ٤١٦)، ويقول ابن هشام عن رأي الفراء: «ويبعده أنه ليس في التنزيل نداء بغير (يا). ويقربُهُ سلامته من دعوى المجاز... ومن دعوى كثرة الحذف». مغني اللبيب لابن هشام (١/ ١٣).

(٣) معاني القرآن للفراء (٢/ ٤١٦).

معروف؛ أي: أمَنْ هو قانتٌ آناء الليل أفضل أم مَن جعل لله أندادًا؛ والتقدير: الذي هو قانِتٌ»[١].

ويرى ابن هشام أن حذف الخبر في الآية نظيره حذف المبتدأ وإظهار الخبر في قوله تعالى: ﴿كَمَنْ هُوَ خَٰلِدٌ فِي ٱلنَّارِ وَسُقُوا۟ مَآءً حَمِيمًا﴾ [محمد: ١٥].

وقدر المبتدأ: «أي: أمَنْ هو خالد في الجنة يُسْقى من هذه الأنهار كمن هو خالدٌ في النار»[٢].

تقديم معمول خبر (إنَّ) عليها:

(إنَّ) الناسخة عند النحاة لا تعمل فيما قبلها إذ إنها بمنزلة (الذي) وما بعدها بمنزلة الصلة لها، لذا لا يصح أن تعمل فيما قبلها. قال سيبويه:

«أمّا (أنّ) فهي اسم، وما عملت فيه صلة لها، كما أنّ الفعل صلة لـ(أن) الخفيفة وتكون (أن) اسمًا. ألا ترى أنك تقول: قد عرفت أنك منطلق، فإنك في موضع اسم منصوب كأنك قلت: قد عرفتُ ذاك. وتقول: بلغني أنك منطلقٌ، فأنّك في موضع اسم مرفوع، كأنك قلتَ: بلغني ذاك»[٣].

لذلك رد أبو حاتم قراءة نافع (إذا) على الخبر بدون استفهام و(...آينا)

(١) إعراب القرآن للنحاس (٤/ ٥).

(٢) مغني اللبيب لابن هشام (١/ ١٤).

(٣) الكتاب (٣/ ١١٩، ١٢٠)، (٤/ ٢٢٨).

بالاستفهام مع تخفيف الهمزة[١] وذلك في قوله تعالى: ﴿ وقال الذين كفروا أإذا كنا ترابا وآباؤنا أإنا لمخرجون ﴾ [النمل: ٦٧].

وعلة رفض أبي حاتم لقراءة نافع ذكرها أبو جعفر النحاس، قال: «وقد عارض فيها أبو حاتم، فقال -وهذا معنى كلامه-: (إذا)[٢] ليس باستفهام و(أئنا) استفهام وفيه (إنّ)[٣]، فكيف يجوز أن يعمل ما في حيّز الاستفهام فيما قبله، وكيف يجوز أن يعمل ما بعد (إنّ) فيما قبلها، وكيف يجوز غدا إنَّ زيدًا خارجٌ، فإذا كان فيه استفهام كان أبْعَدَ، وهذا إذا سئل عنه كان مشكلًا لما ذَكَرَه»[٤].

وقد نقل أبو جعفر النحاس رأي المبرد في مثل هذا الموضع[٥]، قال أبو جعفر النحاس: «قال أبو جعفر: وسمعت محمد بن الوليد يقول: سألَنَا أبو العباس محمد بن يزيد عن آية من القرآن صعبة الإعراب مُشكلة، وهي قوله

---

(١) قرأ ابن كثير وأبو عمرو (أيذا... أينَّا) باستفهامين مع تخفيف الهمزتين في إذا وإن وقرأ عاصم وحمزة (أإذا... أينَّا) بالاستفهام وتخفيف الهمزتين في إن وإذا، وقرأ ابن عامر والكسائي (أإذا... إنَّنا) على الاستفهام أولًا والخبر ثانيًا.

(٢) وردت (إذا) وما ذكرته هو الصحيح.

(٣) وردت (أنّ) وما ذكرته هو الصحيح.

(٤) إعراب القرآن للنحاس (٣/ ٢١٩)، وقد قال أبو حيان: «... لأن كلا من (إن) و(لام الابتداء) و(الاستفهام) يمنع أن يعمل ما بعده فيما قبله إلا اللام الواقعة في خبر (إن) فإنه يتقدم معمول الخبر عليها وعلى الخبر على ما قُرر في علم النحو». البحر المحيط (٧/ ٩٤).

(٥) لم أجد شيئًا من كلام المبرد في الكامل والمقتضب.

جل وعز: ﴿ وَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ هَلْ نَدُلُّكُمْ عَلَىٰ رَجُلٍ يُنَبِّئُكُمْ إِذَا مُزِّقْتُمْ كُلَّ مُمَزَّقٍ إِنَّكُمْ لَفِى خَلْقٍ جَدِيدٍ ﴾ [سبأ: ٧] فقال: (إنّ) عمل في (إذا ينبئكم) كان محالا؛ لأنه لا ينبئهم ذلك الوقت، وإنْ عَمِلَ فيه ما بعد (إنّ) كان المعنى صحيحًا، وكان خطأ في اللغة أن يعمل ما بعد أنّ فيما قبلها. وهذا سؤال بيّن، ويجب أن يُذْكر في السورة التي هو فيها»[(١)].

ويقول الزمخشري: «العامل في (إذا) ما دلّ عليه (أئنا لمخرجون) وهو (نخرج) لأن بين يدي عمل اسم الفاعل فيه عقابًا[(٢)] وهي (همزة الاستفهام) و(إن) و(لام الابتداء) وواحدة منها كافية، فكيف إذا اجتمعن. والمراد الإخراج من الأرض أو من حال الفناء إلى الحياة. وتكرير حرف الاستفهام بإدخاله على إذا وإن جميعًا إنكار على إنكار وجحود عقب جحود ودليل على كفر بتوكيد مبالغ فيه»[(٣)].

ومهما يكن من أمر فإن القراءة سنة متبعة ولا يُعمل فيها مقاييس النحاة ولا تخضع لها. لذلك استحسن أبو جعفر النحاس قراءة نافع لأنها «موافقة للخطّ حَسَنَةٌ»[(٤)].

---

(١) إعراب القرآن للنحاس (٣/ ٢١٩، ٢٢٠).

(٢) أي: عَقَبة.

(٣) الكشاف للزمخشري (٣/ ١٥١).

(٤) إعراب القرآن للنحاس (٣/ ٢١٩).

ظنّ وأخواتها

لا يجيز أبو حاتم حذف أحد مفعولي ظن وأخواتها لذلك رد قراءة حمزة بالتاء وفتح السين (تحسَبن) في قوله تعالى: ﴿ وَلَا تَحْسَبَنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ أَنَّمَا نُمْلِى لَهُمْ خَيْرٌ لِّأَنفُسِهِمْ ﴾ [آل عمران: ١٧٨].

وفي قوله تعالى: ﴿ وَلَا تَحْسَبَنَّ ٱلَّذِينَ يَبْخَلُونَ بِمَآ ءَاتَىٰهُمُ ٱللَّهُ مِن فَضْلِهِۦ هُوَ خَيْرًا لَّهُم ﴾ [آل عمران: ١٨٠].

ورفض قراءة ابن عامر وحمزة بالياء في قوله تعالى:

﴿ وَلَا تَحْسَبَنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ سَبَقُوٓاْ ﴾ [الأنفال: ٥٩] ورد قراءة حمزة بالياء في (تحسبنَّ) من قوله تعالى: ﴿ لَا تَحْسَبَنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ مُعْجِزِينَ فِى ٱلْأَرْضِ ﴾ [النور: ٥٧].

فقد قرأ كلٌّ من ابن عامر وابن كثير وعاصم وأبي عمرو ونافع في الآيتين الأوليين (يَحْسَبَنّ) بالياء وفتح السين. وقرأ الكسائي بالياء مع كسر السين (يَحْسِبَنَّ). وقرأ حمزة في الموضعين الأولين بالتاء وفتح السين (تَحْسَبَنَّ)[1].

(١) الحجة لأبي علي الفارسي (٢/ ٤٠٢)، كتاب السبعة لابن مجاهد ص٢١٩، ٢٢٠، الكشف عن وجوه القراءات (١/ ٣٦٦)، وقد نسب ابن عباس كسر السين في (يحسبن) إلى قريش وهي لغة النبي صلى الله عليه وسلم، ونسب ابن عباس فتح السين إلى تميم. انظر: اللغات في القرآن لابن حسونة ص٤٦. وكتاب اللهجات العربية (١/ ١٤٠).

وقد ردّ أبو حاتم قراءة حمزة، نقل عنه ذلك أبو جعفر النحاس، قال: وزعم أبو حاتم أنه لحنٌ لا يجوز، وتابعه على ذلك جماعة»[١].

وأرى أن علة اعتراض أبي حاتم على هذه القراءة أنه لا يُجيز حذف أحد مفعولي ظن وأخواتها؛ لأن القراءة على الياء في الآية الأولى والثانية ليس فيها إشكال؛ إذ (الذين) تكون فاعلا لـ(يحسب) في الآية الأولى، والمصدر المؤول (إنما نملي لهم خير) المفعول الأول و(هو خير) المفعول الثاني، ومن جهة أخرى رفضها أبو حاتم؛ لأنه لو قُدّر المصدر المؤول مفعولًا ثانيًا، يكون قد أخبر عن الذات بالمصدر، وهذا لا يجوز. لذلك أوجب أبو علي الفارسي لمن قرأ بالتاء أن يكسر همزة (إن) في (إنما) في الآية الأولى (لأن إملاءهم لا يكون إياهم)[٢].

وأحسبني قد أصبتُ في تعيين سبب رفض أبي حاتم لقراءة حمزة بالتاء في (تحسبن) في الآيتين الأوليين؛ إذ إنه لا يجيز حذف أحد مفعولي ظن وأخواتها، ويؤيد ما ذهبت إليه أنه رفض قراءة ابن عامر وحمزة بالياء (يحسبن) في قوله تعالى: ﴿ وَلَا تَحْسَبَنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ سَبَقُوٓا۟ ﴾ [الأنفال: ٥٩]؛ لأن (يحسبن) بالياء يكون على حذف أحد مفعولي يحسب. وقد قرأ ابن عامر وحمزة بالياء وقرأ باقي السبعة بالتاء[٣].

قال أبو جعفر النحاس: (قرأ حمزة) (ولا يحسَبَنّ الذين كفروا سبقوا) فزعم جماعة من النحويين منهم أبو حاتم أن هذا لحن لا تحلّ القراءة به ولا يُسمَعُ لمن

(١) إعراب القرآن للنحاس (١/ ٤٢١).

(٢) الحجة لأبي علي الفارسي (٢/ ٤٠٣).

(٣) كتاب السبعة لابن مجاهد ص٢٢٠.

عَرَف الإعراب أو عُرِّفَهُ. قال أبو جعفر: وهذا تحامل شديد، وقد قال أبو حاتم أكثر من هذا، قال: لأنه لم يأت ليَحْسَبنّ بمفعول وهو محتاج إلى مفعولين. قال أبو جعفر: القراءة تجوز ويكون المعنى: (ولا يحسَبَنّ من خلفهم الذين كفروا سبقوا)، فيكون الضمير يعود على ما تقدم إلا أن القراءة بالتاء أبين)[1].

وينقل أبو جعفر النحاس رأي أبي حاتم في قراءة آية النور، قال النحاس: «وما علمتُ أحدًا من أهل العربية واللغة بصريًّا ولا كوفيًّا إلا وهو يحظر أن تُقْرَأ هذه القراءة، فمنهم من يقول هي لحنٌ؛ لأنه لم يأت إلا بمفعول واحدٍ لـ(يحسبنّ)، وممن قال هذا أبو حاتم»[2].

وعند سيبويه لا يجوز الاقتصار على المفعول الأول «...وذلك لأن (حسبتُ) بمنزلة (كان)، وإنما يدخلان على المبتدأ والمبنيّ عليه، فيكونان في الاحتياج على حالٍ، ألا ترى أنك لا تقتصر على الاسم الذي يقع بعدهما كما لا تقتصر عليه مبتدأ، والمنصوبان بعد حَسِبْتُ بمنزلة المرفوع والمنصوب بعد (ليس) و(كان)»[3].

وقد أجاز الكسائي والفراء حذف المفعول الثاني مع هذه الأفعال اختصارًا لدلالة المعنى عليه، وجعلا الآية الأولى على تكرار الفعل فيكون التقدير «ولا تحسبن الذين كفروا ولا تحسبنّ أنما نملي لهم) وجعلا مثله قوله تعالى: ﴿ هَلْ

(١) إعراب القرآن للنحاس (٢/ ١٩٢).

(٢) إعراب القرآن للنحاس (٣/ ١٤٦).

(٣) الكتاب (٢/ ٣٦٥، ٣٦٦)، وانظر أيضًا (١/ ١٤٩)، (٢/ ٣٩١) وإلى هذا أيضًا ذهب ابن يعيش. انظر: شرح المفصل (٧/ ٨٣).

يَنظُرُونَ إِلَّا ٱلسَّاعَةَ أَن تَأْتِيَهُم﴾ [الزخرف: ٦٦]؛ أي: هل ينظرون إلا الساعة ما ينظرون إلا أن تأتيهم»[١].

وكذا يرى أبو عمر الجرميّ (٢٢٥هـ) أن من قرأ بالتاء يكون على تكرار (تحسبنّ) وقد حسن تقدير تكرارها قبل أن يذكر المفعول الثاني نظرًا لتراخي المعنى. نقل عنه هذا أبو علي الفارسي قال: «وقول أبي عمر: إنها للتكرير نظيره عندي قوله: ﴿لَا تَحْسَبَنَّ ٱلَّذِينَ يَفْرَحُونَ بِمَآ أَتَوا﴾ [آل عمران: ١٨٨]، ثم قال: (فلا تحسبّنهم بمفازة) قبل أن يذكر المفعول الثاني، فهذا يدل أنه تكرير للتراخي إذا كان المفعول الثاني لم يجئ بعدُ»[٢].

وقد اعترض ابن مُلكون على حذف المفعول الثاني اختصارًا على هذا التأويل؛ لأن هذا الحذف «عزيزٌ جدًّا بحيث لا يوجد في لسان العرب إلا نادرًا وأن القراءة ينبغي أن تنزه عنه»[٣].

وقال أبو علي الفارسي: إن «حذفه عزيز جدًّا كما أن حذف خبر كان كذلك وإن اختلفت جهتا القبح»[٤].

وقد خرَّجه أبو الحسن بن الباذش والزمخشري على أن يكون الذين مفعولا

(١) انظر: معاني القرآن للأخفش (١/ ٣٢٠) وقد جعلا منه أيضًا قوله تعالى: {ولا تحسبن الذين قتلوا في سبيل الله أمواتا} [آل عمران: ١٦٩] أن التقدير (ولا تحسبنهم)، وانظر: البحر المحيط (٣/ ١٢٣).

(٢) المسائل البصريات (١/ ٦٧٣)، وانظر: إعراب القرآن للنحاس (١/ ٤٢٥).

(٣) البحر المحيط (٣/ ١٢٣)، وانظر: ارتشاف الضرب (٣/ ٥٦، ٥٧).

(٤) البحر المحيط (٣/ ١١٢).

أولا ويكون (أنما نملي لهم خيرٌ لأنفسهم) بدلًا من الذين، على أن يكون المفعول الثاني محذوفًا، ويكون البدل قد أغنى عن ذكره[١].

وذكر أبو حيان أن بعض العلماء أجاز أن يسند الفعل إلى النبي صلى الله عليه وسلم: «فيكون فاعل الغيب كفاعل الخطاب، فتكون القراءات بمعنى واحد»[٢].

وأرى تكلفًا شديدا في تقدير محذوف في الآية، أو جعلها على تكرار (حسب)، إذ لا يمنع أن يخبر بالمصدر عن الذات وقد ورد في قوله تعالى: ﴿ عَمَلٌ غَيْرُ صَٰلِحٍ ۖ فَلَا ﴾ [هود: ٤٦] ويقال على سبيل المبالغة (أنت بؤسٌ).

الفاعل:

أ- إلحاق تاء التأنيث بالفعل المسند إلى مؤنث:

أوجب إلحاق تاء التأنيث بالفعل المسند إلى مؤنث لذلك رد قراءة نافع برفع (مثقال) في قوله: ﴿ إِن تَكُ مِثْقَالَ حَبَّةٍ مِّنْ ﴾ [لقمان: ١٦]. فقد قرأ نافع

---

(١) البحر المحيط (٣/ ١٢٢، ١٢٣).

(٢) البحر المحيط (٣/ ١٢٣). وأضيف في هذا الموضع أن الأخفش الأوسط أستاذ أبي حاتم أجاز حذف المفعول الثاني لـ(حسب) إذا علم من الكلام، إذ يقول في قوله تعالى من سورة آل عمران ١٨٨: {لا تحسبن الذين يفرحون بما أتوا ويحبون أن يحمدوا بما لم يفعلوا فلا تحسبنهم بمفازة من العذاب} يقول الأخفش: ولم يجئ، لـ(تَحْسَبَنَ) الأول بجواب، وترك للاستغناء بما في القرآن من الأجوبة. وقال: «ولا يحسبن الذين يبخلون بما أتاهم الله من فضله هو خيرا لهم» معناه (لا يحسبُنَّهُ خيرًا لهم) وحذف ذلك الكلام وكان فيما بقي دليل على المعنى. معاني القرآن للأخفش (١/ ٣٢٠).

وحده برفع (مثقال) وقرأ الباقون بنصبها خبرًا لكان[١].

وقد استبعد أبو حاتم قراءة نافع؛ لأن (مثقالًا) مذكر وقد ألحقت تاء التأنيث بـ(تك) قال النحاس: (واستبعد أبو حاتم أن يقرأ (إن تك مثقالُ حبة) بالرفع؛ لأن مثقالًا مذكر فلا يجوز عنده إلا بالياء»[٢].

وما استبعده أبو حاتم جائز في اللغة، قال الفراء: «وجاز تأنيث (تك) والـ(مثقال) مذكر؛ لأنه مضاف إلى الحبة، والمعنى للحبّة، فذهب التأنيث إليها. كما قال:

وتشرق بالقول الذي قد أذَعتَه ... كما شَرِقت صَدْرُ القناة من الدم»[٣]

وقال النحاس: «وهذا جائز صحيح، وهو محمول على المعنى؛ لأن المعنى واحد، وهذا كثير في كلام العرب، يقال: اجتمعت أهل اليمامة؛ لأن من كلامهم: (اجتمعت اليمامة)»[٤].

---

(١) انظر: كتاب السبعة لابن مجاهد ص٥١٣.

(٢) إعراب القرآن للنحاس (٣/ ٢٨٤).

(٣) معاني القرآن للفراء (٢/ ٣٢٨).

(٤) إعراب القرآن للنحاس (٣/ ٢٨٤)، وقد كره أيضًا أبو حاتم حذف تاء التأنيث من الفعل المتصل بفاعله المؤنث لذلك روى:

فلا مُزنةٌ ودَقَتْ ودْقَهَا ... ولا أرضَ أبقلتْ إبقَالها

(متقارب) كره تذكير الأرض، لذلك قال (أبقلت). والكوفيون يجيزون التذكير، إذ لا علاقة للأرض عندهم بالتأنيث. انظر: فعلت وأفعلت لأبي حاتم ص١٩٧، ومعاني القرآن للأخفش (٢/ ٥١٩، ٥٢٠، ٣٦٥)، وإعراب القرآن للنحاس (٣/ ٧٥)، واللهجات العربية في التراث (٢/ ٦٤٢).

ب- تأنيث الفعل الذي فصل بينه بين فاعله المؤنث بـ(إلا):

لم يجز تأنيث الفعل الذي فصل بينه وبين فاعله المؤنث بـ(إلا)، لذلك ردّ قراءة أبي جعفر محمد بن حبيب (٢٤٥هـ) ومعاذ بن الحارث، برفع (صيحة) في قوله تعالى: ﴿إِن كَانَتْ إِلَّا صَيْحَةً وَاحِدَةً﴾ [يس: ٢٩].

نقل رأي أبي حاتم أبو جعفر النحاس قال: «قرأ أبو جعفر (إن كانت إلا صيحةٌ واحدةٌ) بالرفع. قال أبو حاتم: ينبغي ألا يجوز؛ لأنه إنما يقال: ما جاءني إلا جَارِيَتُك، ولا يقال: ما جاءتني إلا جارَيتُك؛ لأن المعنى ما جاءني أحدٌ إلا جاريتُك؛ أي: فلو كان كما قرأ أبو جعفر لقال: إن كان إلا صيحةٌ واحدةٌ»[(١)].

وقد رد أبو جعفر النحاس على أبي حاتم قال: «قال أبو جعفر: لا يمتنع من هذا شيءٌ، يقال: ما جاءتني إلا جاريتُك، بمعنى ما جاءتني امرأة أو جارية. والتقدير بالرفع في القراءة ما قاله أبو إسحاق، [قال المعنى][(٢)]، إن كانت عليهم صيحةً إلا صيحةٌ واحدةٌ، وقدّرَه غيرُه بمعنى: ما وقعت إلا صيحة واحدةٌ، (وكان) بمعنى (وقع) كثيرٌ في كلام العرب»[(٣)].

وأضيفُ فأقولُ: لا وجه لرد أبي حاتم هذه القراءة؛ إذ جاء مثلها في قراءة الحسن بن محمد بن عبد الله المكي -نسبها ابن جني للحسن وأبي رجاء والجحدري وقتادة وعمرو بن ميمون والسُّلمي ومالك بن دينار والأعمش

(١) إعراب القرآن للنحاس (٣/ ٣٩٠).

(٢) الزيادة من عندي.

(٣) إعراب القرآن للنحاس (٣/ ٣٩١).

وابن إلى إسحاق- في قوله تعالى: ﴿ لا ترى إلا مساكنهم ﴾ [الأحقاف: ٢٥] بالتاء المضمومة ورفع مساكن[١].

وورد في كلام العرب على ما جاء في بيت ذي الرمة:

بَرَى النَّحْزُ والأجْرال ما في غُرُوضِهَا ... فما بقيتْ إلا الصُّدُورُ الجراشع[٢]

وفي قول النوَّاح الكلابي:

فإنْ تعْهَدي لامريٍ لِمَّةً ... فإنَّ الحوادثَ أوْدى بها[٣]

ولو تتبعت مثل هذه المواضع لو جدت أن العربي راعي مقام الكلام فأنّث وذكّر على تضمين الكلمة معنى يريده.

وقد جعل ابن جني قراءة (إن كانت إلا صيحة) بالرفع في (صيحة)، وقراءة (لا تُرى إلا مساكُنهم) بالرفع في (مساكنهم) وضم التاء في (تُرى) قراءة ضعيفة. قال في الأولى: «الرفع ضعيف لتأنيث الفعل، وهو قوله (كانت)»[٤]. وقال في الثانية: «أما (ترى) بالتاء ورفع المساكن، فضعيف في العربية»[٥].

---

(١) المحتسب (٢/ ٢٦٥):

(٢) المحتسب (٢/ ٢٠٧)، والنحز: الركل بالعقب. والأجرال: المكان الصلب الغليظ، المفرد: جرل بالتحريك.

(٣) حاشية شرح الأشموني (٤/ ٦٣) ويقول القزاز القيرواني في هذا البيت: «فإنما ذكّر لأنه يريد (الحَدَثان)». ما يجوز للشاعر في الضرورة ص٢٥٨.

(٤) المحتسب (٢/ ٢٠٦).

(٥) السابق (٢/ ٢٦٦).

ولكن ابن جني يرى وجهًا للقراءتين فيقول: «... لما كان محصول الكلام: قد كانت صيحة واحدة، جيء بالتأنيث، إخلادًا إليه، وحملا لظاهر اللفظ عليه. ومثله قراءة الحسن: «فأصبحوا لا تُرى إلا مساكنُهُم» بالتاء في (ترى)»[1].

وكذلك ضَعَّف الزمخشري[2] وأبو حيان[3] هذه القراءة.

الظرف:

لم يجز أبو حاتم دخول حرف الجر على الظرف (مع)

لذلك أنكر قراءة يحيى بن يعمر وطلحة بن مصرّف بالتنوين في (ذكرٌ) و(مِنْ) حرف جر في قوله تعالى: ﴿ هَٰذَا ذِكْرُ مَن مَّعِيَ وَذِكْرُ مَن قَبْلِي ﴾ [الأنبياء: ٢٤].

وقراءة العامة (ذكرُ) بدون تنوين و(مَنْ) اسم موصول في قوله تعالى: ﴿ هَٰذَا ذِكْرُ مَن مَّعِيَ وَذِكْرُ مَن قَبْلِي ﴾.

وقبل أن أشرع في الردّ على أبي حاتم، أريد أن أشير إلى أن هذا الموضع في كتب القراءات فيه اضطراب في نسبة القراءة لأصحابها، وفيه لبس في تحديد القراءة التي رفضها أبو حاتم:

- فقد نسب ابن جني تنوين (ذكر) و(مِنْ) حرف جر ليحيى بن يعمر

---

(١) السابق (٢/ ٢٠٧).

(٢) الكشاف (٣/ ٢٨٥).

(٣) البحر المحيط (٧/ ٣٣٢).

وطلحة بن صرّف[١].

- ونسبها ابن خالويه ليحيى بن يعمر فقط، ونسب لطلحة قراءة (هذا ذكرٌ معي وذكرٌ قبلي)[٢] بدون (من).

- ونسب أبو جعفر النحاس ليحيى ولطلحة قراءة أخرى، بالتنوين في (ذكر) و(من) اسم موصول[٣].

وذكر النحاس أن أبا حاتم يرد هذه القراءة الأخيرة؛ أي بالتنوين من (ذكر) و(من) اسم موصول. قال النحاس: «وحكى أبو حاتم أن يحيى بن يعمر وطلحة قرأا (هذا ذكرٌ مَنْ معي وذكرٌ مَنْ قبلي) وزعم أنه لا وجه لهذا»[٤].

وأرى أن ليست هذه هي القراءة التي ردها أبو حاتم؛ إذ إن هذه القراءة ليس فيها إشكال، ففيها (ذكر) مصدر يعمل عمل الفعل ومعموله (من) الموصولة تقع مفعولًا به.

إنما الأشكال في قراءة تنوين (ذكر) و(مِنْ) حرف جر، فيكون الأشكال في دخول حرف الجر على (مع)، قال الزمخشري: «وقرئ (مِنْ معي) و(مِنْ قبلي) على (مِنْ) الإضافية في هذه القراءة، وإدخال الجار على (مع) غريب»[٥].

---

(١) المحتسب (٢/ ٦١).

(٢) مختصر في شواذ القرآن ص٩٤.

(٣) إعراب القرآن للنحاس (٣/ ٦٨).

(٤) السابق.

(٥) الكشاف (٣/ ٨).

فإن صح أن أبا حاتم رد قراءة تنوين (ذكر) و(مِنْ) حرف جر فقد ذكر ابن جني وجه جواز هذه القراءة قائلًا: «هذا أحد ما يدلُّ على أن (مع) اسم، وهو دخول (مِنْ) عليها. حكى صاحب الكتاب وأبو زيد ذلك عنهم: جئت مِن مَعِهم أي من عندهم. فكأنه قال: هذا ذكرٌ من عندي ومِن قبلي؛ أي: جئتُ أنا به، كما جاء به الأنبياء. من قبلي»[(١)].

وقال الزمخشري في توجيه القراءة: «وإدخال الجار على (مع) غريب. العذر فيه أنه اسم هو ظرف نحو قبل وبعد وعند ولدن وما أشبه ذلك، فدخل عليه (من) كما يدخل على أخواته»[(٢)].

الحال: المطابقة وعدم المطابقة في جملة الحال:

لم يجز أبو حاتم عدم مطابقة الحال لصاحبها في الإفراد والجمع

لذلك لم يجز قراءة (الريح) في قوله تعالى: ﴿وَأَرْسَلْنَا ٱلرِّيَٰحَ لَوَٰقِحَ﴾ [الحجر: ٢٢].

و«الريح» قراءة حمزة والأعمش وطلحة ويحيى بن وثَّاب.

قال أبو جعفر النحاس: «وهذا عند أبي حاتم لحن؛ لأن الريح واحدة فلا تُنعَتُ بجمع، قال أبو حاتم: يقبح أن يقال: الريح لواقح. قال: وأما قولهم: (اليمين الفاجرة تَدَعُ الدار بلاقع) فإنما يعنون بالدار (البلد) كما قال -عز

---

(١) المحتسب (٢/ ٦١).

(٢) الكشاف (٣/ ٨).

وجل-: ﴿ فَأَصْبَحُوا فِي دَارِهِمْ جَٰثِمِينَ ﴾ [الأعراف: ٧٨، ٩١. العنكبوت: ٣٧]»[١].

وما ذهب إليه أبو حاتم مردود بما قاله الفراء إذ جعل الريح في معنى الجمع (الرياح) قال الفراء: «فجمع اللواقح والريح واحدة؛ لأن الريح في معنى الجمع، ألا ترى أنك تقول: جاءت الريح من كل مكان»[٢].

وقد رد أبو جعفر النحاس على أبي حاتم قائلًا: «هذا الذي قاله أبو حاتم في قبح هذا غلطٌ بيِّن، وقد قال الله -جل وعز-: ﴿ وَٱلْمَلَكُ عَلَىٰٓ أَرْجَآئِهَا ﴾ [الحاقة: ١٧] يعني الملائكة، لا اختلاف بين أهل العلم في ذلك، كذا الريح بمعنى الرياح»[٣].

وقد جعل أبو حيان (الريح) على تأويل الجنس، فيصح وصفها بالجمع، قال: «ومن قرأ بإفراد (الريح) فعلى تأويل الجنس كما قالوا: أهلك الناس الدينار الصّفر والدرهم البيض»[٤].

---

(١) إعراب القرآن للنحاس (٢/ ٣٧٩).

(٢) معاني القرآن للفراء (٢/ ٨٧).

(٣) إعراب القرآن للنحاس (٢/ ٣٧٩).

(٤) البحر المحيط (٥/ ٤٥١).

العطف:

مخالفة المعطوف للمعطوف عليه في الإعراب:

لم يُجِزْ أبو حاتم أن يخالف المعطوف المعطوف عليه في الإعراب، لذلك أنكر الرفع في (جنات) عطفًا على (قنوان) في قوله تعالى: ﴿ فَأَخْرَجْنَا بِهِۦ نَبَاتَ كُلِّ شَىْءٍ فَأَخْرَجْنَا مِنْهُ خَضِرًا نُّخْرِجُ مِنْهُ حَبًّا مُّتَرَاكِبًا وَمِنَ ٱلنَّخْلِ مِن طَلْعِهَا قِنْوَانٌ دَانِيَةٌ وَجَنَّٰتٍ مِّنْ أَعْنَابٍ ﴾ [الأنعام: ٩٩].

قرأ الجمهور بنصب (جناتٍ) عطفًا على (نبات) من عطف الخاص على العام لشرفه[١].

وقرأ محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى والأعمش سليمان بن مهران عن قراءة عاصم (جناتٌ) بالرفع عطفًا على قنوان «وأنكر هذه القراءة أبو عبيدة وأبو حاتم حتى قال أبو حاتم: هي محال؛ لأن الجنات لا تكون من النخل»[٢]. «لأن الجنات من الأعناب»[٣].

والقراءة بالرفع جيدة، وجهها العلماء على أنها مبتدأ حذف خبره، قدّره أبو جعفر النحاس (ولهم جنات)[٤]. وقدّره الزمخشري (وثمّ جنات)[٥] وقدّره أبو

(١) البحر المحيط (٤/ ١٩٠).
(٢) إعراب القرآن للنحاس (٢/ ٨٦).
(٣) البحر المحيط (٤/ ١٩٠).
(٤) إعراب القرآن للنحاس (٢/ ٨٦).
(٥) الكشاف (٢/ ٣١).

البقاء العكبري (من الكرم جنات)[١].

وأنكر الجزم في (ثمَّ نتبعْهم) عطفًا على (نهلك) في قوله تعالى: ﴿ ألم نهلك الأولين ۞ ثم نتبعهم الآخرين ﴾ [المرسلات: ١٦، ١٧].

وقد قرأ الجمهور (نتبعُهُم) بالرفع[٢].

وقرأ عبد الرحمن بن هرمز الأعرج (نتبعْهُم) بالجزم[٣].

وقد لحّن أبو حاتم قراءة الجزم. قال أبو جعفر النحاس: «وقال أبو حاتم هذا لحن»[٤].

والأخفش الأوسط -أستاذ أبي حاتم- يجيز القراءتين يقول الأخفش: «ثم نتبعهم الآخرين» رفع لأنه قطعه من الكلام الأول، وإن شئت جزمته إذا عطفته على (نُهلك)»[٥].

وقد أجاز الفراء القراءتين قال: «...بالرفع، وهي في قراءة عبد الله [بن مسعود] (ألم نهلك الأولين وسنتبعهم الآخرين) فهذا دليل على أنها مستأنفة لا مردودة على (نهلك)، ولو جزمت على: ألم نقدِّر إهلاك الأولين وإتباعهم

(١) البحر المحيط (٤/ ١٩٠).

(٢) كتاب السبعة لابن مجاهد ص٦٦٦.

(٣) مختصر في شواذ القرآن ص١٦٧، وقد نسب ابن خالويه هذه القراءة لأبي عمرو، وهذا لم أجده في السبعة لابن مجاهد ولم أجده في المحتسب (٢/ ٣٤٦).

(٤) إعراب القرآن للنحاس (٥/ ١١٦).

(٥) معاني القرآن للأخفش (٢/ ٧٢٥).

الآخرين، كان وجهًا جيدًا بالجزم؛ لأن التقدير يصلح للماضي والمستقبل»[١].

ويرى ابن جني أن من قرأ بالجزم أراد قراءة الجماعة لكنه أسكن العين استثقالًا لتوالي الحركات. وقد أجاز أن يكون جزمًا ويكون المعنى: «إنه يريد قومًا أهلكهم الله -سبحانه- بعد قوم قبلهم على اختلاف أوقات المرسلين إليهم شيئًا بعد شيء... وقد يجوز أن يَعْنَى بالمجرمين من مضى منهم ومن يأتي فيما بعد، المعنيان جميعًا متوجهان»[٢].

البدل

أنكر قراءة نصب (ثلاث عورات) على البدل من (ثلاثَ مرّات) في قوله تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لِيَسۡتَـٔۡذِنكُمُ ٱلَّذِينَ مَلَكَتۡ أَيۡمَٰنُكُمۡ وَٱلَّذِينَ لَمۡ يَبۡلُغُواْ ٱلۡحُلُمَ مِنكُمۡ ثَلَٰثَ مَرَّٰتٖۚ مِّن ﴾ [النور: ٥٨] وهي قراءة حمزة والكسائي وعاصم في رواية أبي بكر.

وقد قرأ ابن عامر وابن كثير وأبو عمرو ونافع وحفص عن عاصم بالرفع (ثلاثُ عورات لكم)[٣].

نقل أبو جعفر النحاس عن أبي حاتم قال: «قال أبو حاتم: النصب ضعيفٌ مردود»[٤].

---

(١) معاني القرآن للفراء (٣/ ٢٢٣).

(٢) المحتسب (٢/ ٣٤٦).

(٣) كتاب السبعة لابن مجاهد ص٤٥٩.

(٤) إعراب القرآن للنحاس (٣/ ١٤٧).

ولا وجه لرد أبي حاتم هذه القراءة، إذ إنها متواترة موافقة خط المصحف ولها وجه من العربية حسن، إذ إنها على البدل من (ثلاث مرَّات).

وقد استحسن الفراء الرفع، قال: «والرفع في العربية أحبُّ إليّ، وكذلك أقرأُ»[١] ويعلل اختياره فيقول: «واخترت الرفع لأن المعنى والله أعلم هذه الخصال وقتُ العورات ليس عليكم ولا عليهم جناحٌ بعدهنّ. فمعها ضمير يرفع الثلاث: كأنك قلت: هذه ثلاث خصال كما قال (سورة أنزلناها [أول سورة النور] أي: هذه سورة...»[٢].

موقف أبي حاتم من بعض قراءات الاستفهام:

لم يجز أن يكون التوبيخ بدون همزة الاستفهام، لذلك رد قراءة نافع بهمزة وصل في قوله تعالى: ﴿ وإنهم لكاذبون ۞ أصطفى البنات ﴾ [الصافات: ١٥٢، ١٥٣].

قرأ الجمهور عدا نافع (أصطفى) بهمزة استفهام.

واختلف عن نافع «فَرَوى المسيبي وقالوان وأبو بكر بن أبي أُوَيْس (لكاذبون. أصْطفى) مهموزا. وروى ابن جماز وإسماعيل عن نافع وأبي جعفر (لكاذِبُونَ. اصْطفى) غير مهموز ولا ممدود»[٣] وقرأ بها أبو جعفر يزيد بن

(١) معاني القرآن للفراء (٢/ ٢٦٠).

(٢) السابق.

(٣) كتاب السبعة لابن مجاهد ص٥٤٩.

القعقاع وشيبة[١].

وقد رد أبو حاتم قراءة نافع بدون همزة، إذ لم يجز أبو حاتم أن يكون التوبيخ بدون همزة الاستفهام، قال النحاس: «وزعم أبو حاتم أنه لا وجه له؛ لأن بعده: ﴿ مَا لَكُمْ كَيْفَ تَحْكُمُونَ ﴾ [الصافات: ١٥٤] فالكلام جارٍ على التوبيخ»[٢].

ويرد ما ذهب إليه أبو حاتم أن الفراء أجاز التوبيخ بالاستفهام وبغير الاستفهام، قال الفراء: «وقوله (لكاذبون أصطفى) استفهام وفيه توبيخ لهم. وقد تُطرح ألف الاستفهام من التوبيخ. ومثله قوله تعالى: ﴿ أَذْهَبْتُمْ طَيِّبَاتِكُمْ ﴾ [الأحقاف: ٢٠] يُستفهم بها ولا يستفهم، ومعناهما جميعًا واحد. وألف (اصْطفى) إذا لم يُستفهم بها تذهب في اتصال الكلام وتبتدئها بالكسر»[٣].

وأضيفُ هنا فأقول: إن الآية نص في الإنكار والتوبيخ، بدليل قوله تعالى بعدُ: ﴿ مَا لَكُمْ كَيْفَ تَحْكُمُونَ ﴾، لذلك تجوز القراءتان بحذف الهمزة أو بذكرها.

واحتج أبو جعفر النحاس للقراءة قال: «هذه القراءة وإن كانت شاذة، فهي تجوز من وجهتين، إحداهما: أن تكون تبينًا لما قالوا[٤]، ويكون ﴿ مَا لَكُمْ كَيْفَ تَحْكُمُونَ ﴾ منقطعًا مما قبله، والجهة الأخرى أنه حكى النحويون منهم

(١) إعراب القرآن للنحاس (٣/ ٤٤٤).

(٢) السابق.

(٣) معاني القرآن للفراء (٢/ ٣٩٤).

(٤) أي تبيين لقوله تعالى: {ولد الله} فقوله بعد ذلك (اصطفى) دون استفهام كأنه توبيخ كقولهم (ولد الله).

الفراء أن التوبيخ يكون باستفهامٍ وبغيره...»[1].

(١) إعراب القرآن للنحاس (٣/ ٤٤٤).

obeikandl.com